الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣١**
الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس الآنسة كلارك (بربادوس).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الثالث للمكتب (A/57/250/Add.2)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى التقرير الثالث للمكتب، الوثيقة A/57/250/Add.2.

يوصي المكتب الجمعية العامة في الفقرة ١ من التقرير بإرجاء النظر في البند المعنون ''مسألة جزيرة مايوت القمرية'' إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة وبأن يدرج هذا البند في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): يوصي المكتب الجمعية العامة في الفقرة ٢ من التقرير بإدراج بند إضافي عنوانه ''منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية'' في جدول أعمال الدورة الحالية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): يوصي المكتب أيضا بالنظر في البند الإضافي مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أن البند المعنون ''منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية'' يصبح البند ١٦٧.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-64200 (A)
0264200

البند ٣١ من جدول الأعمال

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

تقرير الأمين العام (A/57/179 و Corr.1 و A/57/179/Add.1)

مشروع القرار (A/57/L.4)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجماهيرية العربية الليبية لكي يعرض مشروع القرار A/57/L.4.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية): إن ما نعرضه عليكم اليوم لا يخص ليبيا تحديدا، بل يخص كل العالم. وهو غير موجه ضد ليبيا بالذات، بل هو ضد كل الدول الأخرى، خاصة تلك الدول الصناعية والمتقدمة في التقنية. إذن نحن هنا لا لندافع عن ليبيا وحدها، بل لندافع عن كل العالم، عن كل المجتمع الدولي، وفي المقدمة الدول الصناعية والمتقدمة.

أيها السادة، لا ينبغي لنا أبدا أن نقبل بقيام برلمان ما في دولة ما بأن يشرع لنا جميعا. إن الشعوب عندما تختار ممثليها في البرلمانات إنما تختارهم لتمثيلها، أي لتمثيل تلك الشعوب ولكي يشرعوا لها، أي لتلك الشعوب. وأن تشريعاتهم لا يمكن ولا يجب بحال من الأحوال أن تسري خارج نطاق ولاية تلك الدول.

إن ما نحن بصدده هو قيام برلمان ما بإصدار تشريعات يصر على فرضها على العالم أجمع، رغم أن الشعب الذي اختارهم إنما اختارهم لتمثيله هو وللتشريع لدولته دون سواها. إننا إن قبلنا بهذا فإنه علينا توقع المزيد، المزيد من التشريعات المماثلة. وإذا انصعنا لهذا وقبلنا به فإنه ينبغي توقع الانصياع لتشريعات أخرى.

نحن هنا يا سادة لسنا ضد أحد ولكننا مع أنفسنا. إن تشريعات من هذا النوع ليست فقط مخالفة لمبادئ القانون الدولي وليست فقط مناقضة لميثاق الأمم المتحدة، بل هي كذلك ضد كافة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وهي كذلك ضد التنمية المستدامة التي يعقد لها المجتمع الدولي المؤتمر تلو المؤتمر وعلى مستوى القمة. بأي حق يصدر أي برلمان لأية دولة ما يمنع بموجبه على الدول أن تتعاون فيما بينها. نحن لسنا أصحاب نظرية ''دعه يعمل دعه يمر'' لكن أصحاب هذه النظرية هم من لم يدعوه يعمل و لم يدعوه يمر. دعاة حرية التجارة الدولية هم من أصدروا هذه التشريعات لمنع التجارة الدولية ولمنع التعاون الدولي ولمنع التقدم ولمنع التنمية.

إن بلادي تعطي أهمية خاصة للعامل الجغرافي. إن أوروبا هي المستهدفة بالدرجة الأولى من هذا التشريع. وبلادي تؤكد أنها راضية تماما عن المستوى الذي بلغه التعاون بينها وبين الدول الأوروبية جميعها وفي كل المجالات. في مجال الطاقة، في الصناعة، في الزراعة، في الخدمات، في التجارة، ونعمل حثيثا على مضاعفة هذا التعاون مع بلدان الجوار.

نحن هنا ندافع بالأساس عن تلك الدول وعن اليابان وعن كل الدول الصناعية التي صدر هذا التشريع ليحرمها من عائدات تحققت لها وتتحقق يوميا في السوق الليبي. إذن نحن هنا في حقيقة الأمر لا ندافع عن ليبيا وحدها، بل ندافع عن المجتمع الدولي ككل. وندافع عن القيم والمثل وعن حقوق الإنسان وعن الميثاق وعن مبادئ القانون الدولي.

أدعوكم أيها السادة للتصويت لصالح هذا القرار كي نحول مستقبلا بين كل من ينوي عرقلة المجتمع الدولي أو يتجاوز شعوبنا ودولنا وبرلماناتنا وممثلينا.

أتمنى لكم التوفيق وأدعوكم للتصويت لصالح أنفسكم أولا وصالح البشرية جمعاء.

السيد فالينيلا (فترويلا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين لتأييد مشروع القرار A/57/L.4 المعنون ''إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي''، والذي عرضه الآن سفير الجماهيرية العربية الليبية.

وفي إضافة تأييدنا لمشروع القرار، أود أن أكرر مجددا موقف وزراء البلدان النامية، الذي أعربوا عنه في الإعلان الصادر بمناسبة الاجتماع الوزاري السنوي السادس والعشرين لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في نيويورك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتنص الفقرة ٤٢ من الإعلان على ما يلي:

> ''نرفض بشدة فرض قوانين ولوائح لها أثر يتخطى الحدود الإقليمية ونرفض كل الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية بما في ذلك الجزاءات الانفرادية ضد البلدان النامية. ونكرر الحاجة الماسة لإنهائها فورا. ونركز على أن هذه الأعمال لا تقوض المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل وتهدد بشدة حرية التجارة والاستثمار. لذلك نناشد المجتمع الدولي عدم الاعتراف بهذه التدابير أو تطبيقها''.

وأود أيضا أن أذكر بالفقرة ١٠٢ من خطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وأيدها رؤساء دول أو حكومات المجتمع الدولي، ووافقت الدول فيها علي ما يلي:

> ''اتخاذ خطوات بغية تجنب أي تدابير انفرادية والامتناع عنها حين لا تكون بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والتي تعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب سكان البلدان المتضررة، وخاصة النساء والأطفال، مما يعوق رفاهيتهم ويستحدث عوائق أمام استمتاعهم الكامل بحقوق الإنسان بما في ذلك حق كل شخص في مستوى معيشة ملائم لصحته ورفاهيته وحقه في الطعام والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية. وضمان ألا يستخدم الطعام والدواء أدوات للضغط السياسي.

وأرى أن هذه الفقرات ذات علاقة كبيرة بعمل الجمعية.

السيد كاظمي كامياب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الأسف الشديد لنا جميعا في المجتمع الدولي أنه يتعين علينا أن نتناول مسألة تقوض في ذاتها الأساس الحقيقي لمبدأ التعددية الذي يمثل حجر الزاوية لعمل منظومة الأمم المتحدة.

لقد اتخذت الجمعية العامة على نحو متتال القرارات ٥١/٢٢ و ٥٣/١٠ و ٥٥/٦ التي أعربت فيها عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه، بما في ذلك التدابير التي تؤثر على التجارة والتعاون على الصعيد الإقليمي. ويمكن القول ببساطة إن هذه التدابير تتحدى الفطرة السليمة لأنها تعوق وتؤثر بشكل سلبي على التدفق الحر للتجارة ورأس المال على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن الدول الأعضاء، باتخاذها هذه القرارات، تكون قد أعربت بشكل قاطع عن معارضتها لأي استخدام للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية والقوانين التشريعية التي تفرضها أي دولة من جانب واحد.

وطالبت الدول أيضا بإلغاء القوانين الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية والجزاءات التي تفرض على شركات ومواطني الدول الأخرى.

إن إصدار وتطبيق قوانين ولوائح تنظيمية لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية وتمس سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لسلطاتها القضائي أمر يشكل انتهاكا واضحا لمبادئ وقواعد القانون الدولي المقبولة عالميا. وقد رفضته الغالبية العظمى من الدول رفضا شديدا في مناسبات شتى. إن فرض تدابير اقتصادية قسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي، خصوصا من خلال سن تشريعات تتجاوز الحدود الإقليمية أمر لا يخالف فقط أحكام ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة المعترف بها من الجميع، وإنما يهدد أيضا النسيج الأساسي لسلام العالم وأمنه واستقراره مما يشكل انتهاكا واضحا للحقوق السيادية للدول. كما أنه يعوق ويقيد تسوية المنازعات من خلال تعزيز الحوار المتبادل والتفاهم والوسائل السلمية.

وفي عصر يتسم بتغير سريع وغير مسبوق يصبح العالم في حاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى السلام والأمن والاستقرار، وهي أمور لا بد من تعزيزها تمشيا مع المسؤولية الجماعية للبلدان، وذلك من خلال جملة أمور من بينها احترام سيادة الدول، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والامتناع عن ممارسة الإكراه والترويع، بالإضافة إلى تهيئة بيئة تمكينية للحوار والمفاوضات تحل محل الصراعات والعلاقات غير المتكافئة.

إن التدابير المشار إليها لها آثار ضارة خطيرة على مجمل الحياة الاقتصادية والتجارية والسياسية والاجتماعية والثقافية للبلدان المستهدفة، وهي تقلل قدرة هذه البلدان وتزيد من تفاقم التحديات التي تواجهها في عصرنا هذا المتسم بالعولمة وما يصاحبها من تحولات ضارة.

وعلاوة على ذلك، تثبت هذه التدابير أن لها آثار ضارة أيضا على عمليات تحويل التكنولوجيا وعلى تقييم مخاطر الاستثمار، وبالتالي فإنها تزيد من سوء الإدارة المالية والنقدية، وتضعف الهياكل الأساسية الصناعية والزراعية، وتقوض السياسات التجارية للبلدان المستهدفة. وتؤدي هذه التدابير القسرية كذلك إلى إجهاد القدرات الفعلية والمحتملة للبلدان المستهدفة في مجالين بالغي الأهمية – مجالي الصحة والتعليم، اللذين يشكلان العنصرين الأساسيين اللازمين لكل برنامج للرفاه الاجتماعي. وهذا في حد ذاته يؤخر تنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية لهذه البلدان ويؤدي إلى زيادة تفاقم حالتها العامة الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية.

وأدى فرض التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية إلى إلحاق خسائر خطيرة لا تعوض للبلدان المستهدفة، بما في ذلك خسائر مالية وبشرية فادحة. ولهذا فإن جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها من البلدان المتضررة، تحتفظ لنفسها بالحق في السعي من أجل تحقيق مطالبها المادية والمعنوية وتقديم شكاوى ضد الحكومات التي تفرض تلك التدابير.

وعلى نفس هذا المنوال، تناشد جمهورية إيران الإسلامية الأمم المتحدة أن تطالب بإلغاء هذه التدابير من خلال اعتماد إجراءات محددة. ويتعين على جميع البلدان، انطلاقا من روح التعددية والمراعاة المخلصة للقوانين والنظم الدولية، أن تتجنب اللجوء إلى هذه التدابير وفرضها.

وأخيرا، أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقديري للأمين العام لتقريره المقدم في إطار بند جدول الأعمال المعنون: ”إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي“. إلا أننا نرى أن تقريره هذا، بالإضافة إلى

كونه يقدم وثيقة تجميعية لآراء الدول الأعضاء حول هذه المسألة، فإنه ينبغي أن يتضمن أيضا مقترحات وتوصيات محددة حول الكيفية التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تتصدى بها لهذا التهديد الأساسي الذي يعرض وجودها للخطر.

السيد عروة (السودان): يشرفني، سيدي الرئيس، أن أدلي بهذا البيان نيابة عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

اسمحوا لي بداية أن ألفت انتباه هذه الجمعية الموقرة إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/٦ الذي اعتمد في هذه القاعة والذي دعا المجتمع الدولي لاتخاذ خطوات سريعة وعاجلة وفاعلة لإنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي.

كما قال السيد الأمين العام للأمم المتحدة من قبل:

> ”عندما تعمل الدول مع بعضها البعض داخل منظومة المؤسسات المتعددة الأطراف، وتتعاون وتحترم وتعزز القانون الدولي، فإنها تنمي الثقة المتبادلة والتعاون الفاعل في بقية القضايا الأخرى“. (البيان الصحفي SG/SM/8447)

وأود هنا، التأكيد على المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تلك التي تدعو إلى تنمية العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التعاون لحل القضايا ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا الخصوص تؤكد دول المجموعة مجددا على حق الشعوب في تقرير أوضاعها السياسية على النحو الذي يلائمها وسعيها لتحقيق نهضتها الاقتصادية ونمائها الاجتماعي.

وتعرب دول المجموعة عن عميق قلقها لاستمرار تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي، واستمرار انعكاساتها السالبة على حركة التجارة والتعاون الاقتصادي والمالي. وتدعو في هذا الخصوص جميع الدول لعدم الاستجابة أو تطبيق هذه التدابير التي تخالف مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها.

لقد دعت المجموعة الإسلامية، في أكثر من مناسبة، الدول التي تفرض عقوبات اقتصادية انفرادية على دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الكف عن هذه الممارسات، وأعربت عن تضامنها مع الجماهيرية الليبية، وجمهورية إيران الإسلامية وبلادي السودان وغيرها من الدول التي تعاني من العقوبات الاقتصادية الأحادية.

في الختام، وباسم المجموعة الإسلامية، أود أن أدعو مجددا إلى إلغاء التدابير الاقتصادية القسرية والانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي، والتي تتجاهل المبادئ والقيم النبيلة لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد دول المجموعة مشروع القرار المعنون ”إنهاء التدابير الاقتصادية الانفرادية القسرية التي تتجاوز الحدود كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي“ والمقدم من الجماهيرية العربية الليبية، وتدعو جميع الدول لتقديم دعمها والتصويت لصالح مشروع القرار.

السيد رودريغز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن كوبا ترفض رفضا قاطعا وحازما تطبيق أي تدابير اقتصادية قسرية انفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وقد كان رد كوبا على الأمين العام أثناء إعداد هذا التقرير واضحا ومحددا تماما: لكن، للأسف، لم يُدرج في التقرير الأساسي، وذلك رغم أننا قدمناه قبل شهر من الموعد النهائي المحدد. وقد تم إصدار تصويب بذلك.

وكانت بلادي قد صوتت لصالح القرار ٥٥/٦، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين،

وستصوت مرة أخرى اليوم لصالح مشروع القرار الذي تم عرضه.

وعارضت الجمعية العامة في العديد من قراراتها فرض التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها انتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ والقواعد التي تحكم التجارة الدولية.

ومع ذلك، فقد تجاهلت حكومة الولايات المتحدة نداءات المجتمع الدولي وواصلت تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية كأدوات لتحقيق مصالح سياستها الخارجية وأمنها الوطني. وما من دولة أخرى في العالم تطبق تدابير من هذا النوع بهذا الشكل السافر والفظ. وخلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١، أصدرت حكومة الولايات المتحدة ٥٩ قانونا وأمرا تنفيذيا بالتصديق على جزاءات اقتصادية انفرادية. وقد تضرر من هذه التدابير الجديدة ثلاثون بلدا. وهكذا، بلغ عدد الدول المستهدفة الآن بنظم الجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي يطبقها ذلك البلد، ٧٨ بلدا، وذلك طبقا لـ ”دراسة الجزاءات الجديدة ٢٠٠٢“ الصادرة عن (USA Engage).

إن ما يسمى بقوانين توريسيللي، وهيلمز – بيرتون، وداماتو – كينيدي تنتهك سيادة الدول بفرض جزاءات على بلدان ثالثة. ويتناقض تجاوز هذه القوانين للحدود الإقليمية مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق نظام دولي للتجارة يتسم بالعدالة والإنصاف والشفافية وغير تمييزي. وإن مد العمل بقانون داماتو – كينيدي لخمس سنوات، وهو ما يعني فرض جزاءات على الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالا في قطاع النفط في إيران وليبيا، يتناقض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ومع حرية التجارة والاستثمار.

ولا بد أن يتوقف تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي.

السيد إنغ (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): تتشاطر ماليزيا الآراء التي أعربت عنها منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه المسألة شديدة الأهمية.

كما نضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى، مؤكدين شعورنا بالقلق العميق حيال تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية التي تتجاوز الحدود الإقليمية في العلاقات بين الدول. ورغم التوصيات التي اتخذتها الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع، يؤسفنا أن التدابير القسرية الانفرادية ما زالت تصدر وتستخدم كممارسات وسياسات دول، بكل ما تنطوي عليه من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية – الاجتماعية في البلدان المتضررة. وفرض مثل هذه التدابير يتناقض مع القانون الدولي ولا يتعارض مع النظم والقواعد الدولية فحسب، بل ومع مبادئ عدم التعرض وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

إن ماليزيا ترفض تطبيق هذه التدابير كوسيلة للضغط أو الإكراه السياسي أو الاقتصادي على الدول لما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية ومدمرة في كثير من الأحيان على قطاعات كبيرة من السكان، خاصة الأطفال والنساء والمسنين والمعوقين.

ومن واقع البيانات التي استمعنا إليها في هذه الجمعية اليوم وفي الماضي، والردود التي تلقاها الأمين العام تمشيا مع قرار سابق بشأن هذا الموضوع، يتضح جليا أن تلك التدابير لا تحظى بشعبية على الصعيد العالمي، إلى جانب أنها عفا عليها الزمن. ففي عصر العولمة والتحرر، تتناقض تلك التدابير تناقضا تاما مع روح الشراكة التي تدعمها جميع البلدان التي تعيش، مثلنا، في هذه القرية الكونية. وفي عالم

يزداد تكافلا وترابطا، حيث تقوم التجارة الدولية والتعاون الدولي القائمان على أساس المصالح والمنافع المتبادلة، بدور محوري في العلاقات بين الدول، فليس هناك مكان أو مبرر لاستمرار هذه التدابير، التي تعود بنا إلى عهود خلت.

ومن وجهة النظر الإنمائية، تمثل التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية إحدى العقبات الرئيسية أمام تنفيذ إعلان الحق في التنمية. وكما أدرك الفريق الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية في تقريره، فإن هذه التدابير تتناقض مع مبادئ عدم التمييز ونظم التجارة المتعددة الأطراف المفتوحة وتعرقل التنمية في جميع البلدان النامية.

وتشاطر ماليزيا حركة عدم الانحياز موقفها الراسخ والمبدئي إذ ترى أن هذه التدابير تضع الحواجز أمام التجارة الحرة غير المقيدة بين الدول، وتدعو جميع الدول إلى الامتناع عن فرض تدابير قسرية انفرادية أو تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة لممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

إن ماليزيا، إذ تعرب عن تأييدها القوي لمشروع القرار الذي قدمه وفد الجماهيرية العربية الليبية، لتضم صوتها إلى الأصوات الداعية إلى إلغاء القوانين الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وخاصة قانون داماتو – كينيدي وقانون هيلمز – بيرتون، إذ هدفهما الرئيسي هو في جملة أمور، الحد من وصول البلد المستهدف إلى الأسواق ورأس المال والتكنولوجيا والاستثمارات بغية زيادة الأثر السلبي لتلك السياسة على البلد أو البلدان المعنية. وينبغي إلغاء هذه التدابير على أن تحل محلها تدابير عادلة متسقة مع نصوص القوانين والمبادئ والقواعد الدولية، ومع سياسة الحوار والمشاركة تمشيا مع روح عصرنا.

السيد عطا (مصر): بداية أود باسم المجموعة الأفريقية التي يضطلع وفد بلادي بمهام رئاستها خلال الشهر الجاري أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتقريره الوافي حول البند ٣١ من جدول الأعمال المعنون ”إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي“.

نعيش اليوم في عالم متصل ومتداخل اقتصاديا وسياسيا، عالم يعيش مرحلة تتميز دون غيرها بالعولمة واختزال المسافات التي كانت تفصل الشعوب وتتسم بالاعتماد المتبادل والمستمر بين المجتمعات والحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة. عالم يتصف بشفافية أسهم في تحقيقها التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أتاح لنا فرصة التعرف على كافة التطورات التي تنشأ في مختلف أنحاء العالم ومناطقه البعيدة النائية. في عالم كهذا ينشد التعاون والاتحاد بغية التقدم، تصبح التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي أداة غير متماشية مع روح العصر الجديد ومتطلباته التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل بين الدول والشعوب.

بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يجيز للمنظمة استخدام التدابير الاقتصادية القسرية فقط في الحالات التي تمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين، فإن تطبيق مثل هذه الوسائل من جانب بعض الدول بصورة فردية يظل أمرا غير مشروع وفقا لأحكام ونصوص القانون الدولي، وقد عبرت الجمعية العامة عن رفضها لمثل هذه الإجراءات في مناسبات عديدة، واعتمدت عددا من القرارات الرافضة للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تؤكد على أهمية أن تمتنع الدول عن تطبيق واستخدام قوانين تتجاوز الحدود الإقليمية لما في ذلك من تهديدات واضحة للتعاون الدولي ويهدد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد والنظام التجاري والمالي الدولي.

إن الدول الأفريقية على اقتناع تام بالمسؤوليات التي تقع على عاتقها في ظل النظام الدولي الذي يفرض قواعد وآليات الإطار الدولي متعدد الأطراف مثل منظمة التجارة الدولية التي تفترض بدورها وجود مناخ اقتصادي دولي عادل وغير تمييزي بين الدول حتى تتمكن الدول النامية من الارتقاء بدورها الاقتصادي وتزيد من مساحة نشاطها التجاري الدولي، إلا أننا نتساءل عن كيفية تحقيق هذه الأهداف - بما في ذلك تحرير التجارة الدولية - في ظل التضارب الذي يفرضه استمرار وجود سياسات قسرية وانفرادية تستهدف دولا بعينها وتمنعها من فتح أسواقها لتحقيق معدلات النمو المنشودة؟

ونحن نسترشد بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة خاصة تلك التي تدعو إلى تنمية العلاقات الودية بين الدول وتعزيز التعاون فيما بينها. فإن دول المجموعة الأفريقية أكدت - عبر منابر عديدة لدول عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ - على رفضها وإدانتها لكافة أنواع التدابير التي تمثل تحديا لإرادة المجتمع الدولي ويجب مواجهتها لتخليص العلاقات السياسية الدولية من شوائب القهر والعنصرية والممارسات الاقتصادية غير العادلة والاحتلال والكراهية والتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية وصولا إلى عالم أكثر عدالة وسلاما.

ختاما، إن دول المجموعة الأفريقية تعبر عن قلقها إزاء الاستمرار في تطبيق تدابير قسرية انفرادية تمس آثارها سيادة الدول الأخرى ومصالح مشروعة لها، لما تخلفه من عراقيل أمام حركة التجارة الدولية على المستويين الإقليمي والدولي، إن أي إجراءات من هذا القبيل لا تقوض فقط المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لكنها تهدد أيضا بشكل خطير حرية التجارة والاستثمار، حيث أن لكل دولة الحق غير القابل للتصرف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في أن تختار بحرية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لرفاهية شعبها وفقا لخططها وسياساتها الوطنية.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

السيدة ندولوفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز، المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا، ضمن إعلان ديربان بشأن الألفية الجديدة ما يلي:

”علينا أن نواجه التحدي بالعمل على تغيير العلاقات الدولية من أساسها حتى نتمكن بذلك من وضع حد للاعتداءات والقضاء على العنصرية واستخدام القوة واتخاذ التدابير القسرية من جانب واحد والممارسات الاقتصادية الجائرة والاحتلال الأجنبي وكره الأجانب، بما يمكننا من إقامة عالم ينعم فيه الجميع بالسلم والعدالة والكرامة“.

كما أدان مؤتمر القمة دولا معينة تصر على تكثيف التدابير القسرية وعلى استخدام التشريعات المحلية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ضد البلدان النامية. وفي هذا إشارة إلى الإجراءات التي تنطوي على الحصار والحظر وتجميد الأصول، بغرض منع البلدان النامية من ممارسة حقها في الاختيار الكامل لنظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع توسعها بحرية في تجارتها الدولية.

كذلك أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد التزامهم بالمقاومة الشديدة للتدابير الاقتصادية القسرية واتخاذ موقف موحد لمناهضتها. وحركة عدم الانحياز مقتنعة بضرورة الإسهام بمزيد من الفعالية في زيادة دور البلدان النامية في النظام الاقتصادي الدولي. وقد سلمت بهذه الضرورة جميع البلدان في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية، في مونتيري في آذار/مارس من هذا العام. ولا حاجة

لمزيد من التشديد على حقوق جميع البلدان المتساوية وغير التمييزية في الانضمام إلى النظام التجاري الدولي، وعلى ضرورة إبقاء إجراءات منظمة التجارة العالمية وأعضائها غير سياسية وذات وجهة اقتصادية.

وهدفنا هو إيجاد نظام قائم على قواعد تُعامل الأمم، كبيرها وصغيرها، بمقتضاها على قدم المساواة كدول ذات سيادة. ونرى أن في ذلك الإصلاح الديمقراطي فائدة للجميع.

ولدى حركة عدم الانحياز اعتقاد راسخ بأن لجوء البلدان التجارية الرئيسية إلى إجراءات من قبيل التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية، لا يتفق مع القواعد الدولية ولا مبادئ منظمة التجارة العالمية. فاستخدام تدابير مكافحة الإغراق بما يضر بتجارة البلدان النامية بصورة مفرطة وغير مبررة هو أيضا من المسائل التي تثير قلقا بالغا.

وبإدانة حركة عدم الانحياز لزيادة اللجوء إلى التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية فإنها تبين بجلاء أنه لا يجوز لأي دولة أن تستخدم أو تشجع على استخدام تدابير اقتصادية سياسية أو أي نوع آخر من التدابير لقسر دولة أخرى، ويشمل ذلك عدم التوسع في مركز الدولة الأولى بالرعاية. كما أننا نرفض التوسع في هذا الاتجاه، ونحث على أن تسارع الدول التي تطبق تدابير قسرية انفرادية إلى إلغائها.

ويساور الحركة قلق إزاء الآثار السلبية لاستخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد جهود البلدان النامية الاقتصادية والإنمائية. ولا شك في أن لتلك التدابير آثارا سلبية واسعة على التعاون الاقتصادي الدولي وعلى الجهود العالمية الرامية إلى التحرك نحو إقامة نظام تجاري مفتوح وغير تمييزي.

وفي الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في ديربان في نيسان/أبريل من هذا العام، أعاد الوزراء التسليم بحق جميع الدول في الاختيار الحر لنظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم أدانوا استمرار لجوء بعض البلدان إلى التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية وفرض التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية على بلدان نامية بعينها.

وكرر الوزراء أيضا نداء حركة عدم الانحياز إلى جميع الدول بعدم الاعتراف بالقوانين الأحادية الجانب، والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي تسنها بلدان معينة. وهم يرون أن هذه التدابير تهدد سيادة الدول وتؤثر بصورة ضارة على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فقد هُمشت البلدان النامية فيما يتعلق بعملية العولمة، وهي تتناقض مع القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، والمبادئ المتفق عليها للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد بدر العوضي (الكويت): أود في البداية أن أذكر الدول الأعضاء بأنني ألقي هذه الكلمة باسم المجموعة العربية التي يرأس وفد بلادي أعمالها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الحالي.

لقد تابعت المجموعة العربية بدقة خلال السنوات الماضية المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة بشأن البند المطروح أمامنا اليوم والخاص ”بإنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي“. والتي أسفرت عن اعتماد ثلاثة قرارات عبرت عن قلق الدول الأعضاء للآثار السلبية

الناتجة عن هذه الإجراءات القسرية التي تفرض بشكل أحادي وتتجاوز تطبيقاتها ولايتها الوطنية والإقليمية. كما دعت قرارات الجمعية العامة بشكل واضح إلى إلغاء هذا النوع من القوانين التي تتعارض مع قواعد القانون الدولي. كما عبرت المجموعة العربية وفي أكثر من مناسبة سواء من خلال عضويتها في جامعة الدول العربية أو المنظمات الإقليمية الأخرى التي تنتمي إليها – وخاصة حركة بلدان عدم الانحياز – عن رفضها الكامل لمثل هذه الإجراءات القسرية والتي تتنافى مع مبدأ سيادة الدول وبقية القواعد الدولية التي نعمل جميعا بموجبها في تنظيم علاقاتنا القانونية.

إننا في المجموعة العربية مقتنعون بالعلاقة الوثيقة التي تربط معالجة آثار هذه القوانين الاقتصادية القسرية الانفرادية بجهود الأمم المتحدة في مجال متابعة تنفيذ نتائج القمة الألفية، والتي أكد الأمين العام للأمم المتحدة وفي أكثر من مجال بأن إحدى الأولويات الرئيسية في القرن القادم هي تعزيز مبادئ القانون الدولي في كافة المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة احترام المبادئ التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة بشأن احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأنه من الأهمية أن تواصل الجمعية العامة رفضها لمثل هذه التدابير التي تهدف إلى تهميش مبادئ القانون الدولي وجعل القوانين الوطنية في مرتبة أسمى وأعلى من مبادئ القانون الدولي، وهو دون شك لا يعكس روح ما اتفقنا عليه عند تحديد أولوياتنا في مواجهة تحديات القرن الجديد والتي تتطلب التمسك بشكل أقوى بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وميثاقها وقرارات الشرعية الدولية الصادرة عنها والتي تعتبر جوهر قواعد القانون الدولي.

ومن المناسب أن نستذكر اليوم بأن مواقف الدول في رفض التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية والتأكيد على مخالفتها لمبادئ القانون الدولي أمر ليس بجديد. ولعلي أشير هنا إلى إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٦٥، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادي الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٤، حيث نص على أنه ليس لأية دولة الحق بأن تستخدم أو تشجع على استخدام تدابير اقتصادية وسياسية أو أي نوع آخر للضغط على دول أخرى بقصد إجبارها على التبعية في ممارسة حقوقها السياسية. وأن ذلك تماما هو جوهر ما نصت عليه قرارات الجمعية العامة الثلاثة الصادرة بشأن هذا البند، وكذلك هدف القرار الذي سيصدر في ختام مناقشاتنا لهذا البند اليوم.

إن الحديث عن مدى مخالفة القوانين والتدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية لمبادئ القانون الدولي أمر يكفي وحده لإقناع المجتمع الدولي بالاستمرار في موقفه الرافض لمثل هذه التدابير. ناهيك عن الآثار السلبية الواضحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتي تظهر نتيجة تطبيق هذه التدابير والتي لن يسمح لنا الوقت بالخوض فيها الآن انطلاقا من قناعتنا بمعرفة الجميع بها. وبناء عليه، تدعو المجموعة العربية الدول الأعضاء إلى أن تضم صوتها معنا في دعم مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم والذي قدمه مندوب ليبيا وذلك تماشيا مع الموقف الدولي الثابت في رفض المجتمع الدولي للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية والدعوة إلى رفض إجبار الدول على الانصياع لمثل هذه التدابير المفروضة بشكل أحادي ودون أي غطاء شرعي دولي يضفي عليها الصيغة القانونية الدولية.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد ميخائيل وهبة (الجمهورية العربية السورية): إن تعزيز التعاون الدولي لحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية

والاجتماعية يشكل واحدا من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، لذا فإن على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته في معالجة التدابير الاقتصادية الانفرادية والقسرية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي.

وإن العولمة تفرض علينا تحديات أكبر للعمل معا حرصا على عدم تعميق سلبياتها من خلال تسخيرها من قبل جهة ما لفرض شروط اقتصادية واجتماعية على بعض الدول ولا سيما على الدول النامية وعلى من يتعامل معها اقتصاديا في انتهاك صريح لأبسط قواعد القانون الدولي ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

إن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها بنفسها، وإنها بمقتضى هذا الحق الذي كفله الميثاق تعتبر حرة في تقرير مركزها السياسي، وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي ونظامها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد تأكد الحق السيادي للدول على سبيل المثال لا الحصر، في ميثاق الأمم المتحدة وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لعام ١٩٧٤ حيث جاء في مادته ٣٢ ما يلي: ”ليس لأي دولة أن تستخدم أو أن تشجع على استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو من أي نوع آخر، للضغط على دولة أخرى بقصد إجبارها على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية“. ومما لا شك فيه أن فرض القوانين الوطنية على أساس يتجاوز حدود الولاية الإقليمية على رعايا أو شركات بلدان ثالثة يشكل انتهاكا آخر للحقوق السيادية للدول.

إن التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية للدول لا تشكل فقط انتهاكا لمبادئ القانون الدولي والمبادئ والأهداف والمعايير التي تحكم التجارة الدولية واتفاقات منظمة التجارة العالمية، بل تترك آثارا سلبية على التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية المستهدفة، وهذا ما أكدته لجنة حقوق الإنسان مرارا وتكرارا.

وقد أدان رؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمرهم الثاني عشر، الذي انعقد في ديربان، في جنوب أفريقيا، إصرار بعض الدول على تكثيف التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية وتطبيق تشريع وطني له آثار تمتد إلى خارج أراضيها ضد البلدان النامية بهدف منع تلك البلدان من ممارسة حقها الكامل في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع تجارتها الدولية بحرية. وأعادت حركة عدم الانحياز تأكيدها مرة أخرى على موقفها هذا في اجتماع مكتب التنسيق المعقود على مستوى الوزراء في ديربان عام ٢٠٠٢، حيث أكدت الحركة مرة أخرى رفضها للقوانين الوطنية التي تتجاوز الحدود الإقليمية لأنها تعارض طبيعة العلاقات الدولية ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

كما أعلن رؤساء وحكومات الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين في قمة الجنوب التي انعقدت في هافانا عن رفضهم القاطع لفرض القوانين واللوائح ذات الآثار التي تتعدى الحدود وكل الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية. وشددوا على أن أي إجراءات من هذا القبيل لا تتناقض فقط مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لكنها تهدد أيضا بشكل خطير حرية التجارة والاستثمار. وناشدوا لذلك المجتمع الدولي ألا يعترف بهذه الإجراءات أو يطبقها. لأن هذه الإجراءات هي تحد للدول النامية. وهي تحد للاستثمار. وهي تحد لدول عدم الانحياز. وهي تحد لمجموعة الـ ٧٧. وهي تحد للأفكار الأخلاقية وللمبادئ القانونية. وهي تحد للميثاق.

لقد تعاظم وعي المجتمع الدولي لأخطار وسلبيات التدابير الاقتصادية الانفرادية، وتعمق هذا الوعي مع عدم اقتصار تلك التدابير على البلدان المستهدفة بهذه التدابير ومع امتداد آثارها إلى جميع البلدان والشركات التي تتعامل مع تلك البلدان. ونعتقد أن ذلك يتطلب من المجتمع الدولي وقفة

أكثر وضوحا وصراحة في مواجهة مثل هذه التدابير، وقفة أكثر جرأة لمواجهة هذا التحدي، ومواجهة هذه التدابير وغيرها التي تشكل انتهاكا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وقد أكد الازدياد الكبير لعدد الدول التي صوتت لصالح نفس مشروع القرار المعروض الآن، في الدورة الخامسة والخمسين، على تنامي وعي المجتمع الدولي بضرورة مواجهة هذا التحدي للشرعية الدولية، حيث شهد ازدياد عدد المصوتين لصالح القرار ازديادا ملحوظا. ونأمل أن يزداد هذا العدد من المصوتين إلى المشروع الحالي انطلاقا من تنامي هذا الوعي. ونعتقد أن بيانات حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والمؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية التي ألقيت اليوم، والتي ننضم إليها جميعا وبشكل طبيعي، لا بد وأن تساعد في تحفيز تنامي هذا الفكر ضد هذه السياسة المبنية على اللجوء إلى الإجراءات الأحادية في فرض العقوبات على الدول الأخرى، ولا سيما على الجماهيرية الليبية، وعلى السودان، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكوبا، وأية دولة أخرى في أي بقعة من بقاع العالم تخضع لمثل هذه الإجراءات القسرية.

السيد الدوري (العراق): السيدة الرئيسة، يسرني في البداية أن أتوجه بالشكر إلى وفد الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة على مبادرته التي أدت إلى إدراج هذا البند الهام في جدول أعمال الجمعية العامة، بعد أن أدى اللجوء المتزايد إلى الإجراءات الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي إلى زيادة التوتر في العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، بما يعرض للخطر السلم الدولي.

لقد نصت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن من مقاصد الأمم المتحدة إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ مساواة الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير. كما عهد الميثاق إلى الجمعية العامة بوظائف أساسية منها إنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية، والعمل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة.

وانطلاقا من هذه المسؤولية، فإن الجمعية العامة مطالبة بأن تنظر في أي إجراء يتخذ في تناقض مع هذه المبادئ، وبدراسة السبل الكفيلة بالرد عليه.

لقد أوضحت التجربة العملية أن الإجراءات القسرية الاقتصادية هي سلاح بغيض، ولا يمكن أن يثني الشعوب عن حقها الثابت في مواصلة خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالمقابل، أثبت هذا السلاح فعاليته في إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء، وتعطيل التنمية في الدول المستهدفة وشركائها التجاريين، ونشر بذور عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في العالم، إضافة إلى انتهاكه لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي، وصكوك حقوق الإنسان كافة، وبالذات مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحق الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية، وحقها في التنمية والمشاركة في العلاقات الاقتصادية الدولية المستندة إلى المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة.

إن الإجراءات الاقتصادية القسرية، سواء منها ما فرضته دول معينة بقانون فردي، أو من خلال استغلال نفوذها في الآليات متعددة الأطراف، إنما تعبر عن سياسة قصيرة النظر ولا تقود إلى شيء. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن الدول التي تلجأ للإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية كأداة للإكراه السياسي والاقتصادي، تحاول دائما أن تعطي لهذه الإجراءات غطاء من الشرعية من خلال تحويلها إلى إجراءات متعددة الأطراف، وهذا الأمر قد حصل مع ليبيا والسودان والعراق وكوبا وإيران، حيث تستمر محاولات فرض نظام جزاءات متعدد الأطراف عليها.

يمر العالم اليوم بتحولات متسارعة لجهة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي متمثلا بالغالبية العظمى من أعضاء المنظمة الدولية، والهادفة إلى إعلاء سلطة القانون وبناء عالم يسوده العدل والرفاه والحقوق المتساوية للجميع. وهناك، من جانب آخر، القلة التي يدفعها غرور القوة ونزعة التسلط إلى اعتبار نفسها فوق القانون، ولا تتورع عن تسخير كل الآليات الممكنة خدمة لمصالحها. والمطلوب من الأكثرية أن تنبه القلة إلى خطأ هذا التوجه. ومشروع القرار الذي قدمته الشقيقة ليبيا والذي ستنظر فيه الجمعية العامة هذا اليوم، هو محاولة في هذا الاتجاه.

لقد أدت الإجراءات الاقتصادية القسرية المفروضة على العراق إلى تدمير بُناه الاقتصادية وتسببت في كارثة إنسانية ذهب ضحيتها أكثر من مليون وسبعمائة ألف مواطن، وهي تضاهي أسوأ الكوارث التي وقعت في التاريخ الحديث. وهذا ما أكدته تقارير وكالات الأمم المتحدة وتقارير المنظمات الإنسانية الدولية. إن التدابير القسرية الانفرادية التي تصر الولايات المتحدة وبريطانيا على استمرار فرضها، باتت تمثل صراعا سياسيا مع العراق وليس تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة.

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أن التدابير القسرية الانفرادية قد منعت العراق من دفع مستحقاته للمنظمة الدولية، وأفقدته حق التصويت. ولو كان لدينا حق التصويت لصوتنا لصالح مشروع القرار المعنون ”إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي“ المعروض بالوثيقة A/57/L.4.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة السابعة والعشرين، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة للمراقب عن الكرسي الرسولي.

الأسقف مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): إن المناقشة المتعلقة بالتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية استمرت سنوات طالت أكثر مما ينبغي. ومعروض على الجمعية العامة تقرير الأمين العام (A/57/179 و Add.1 و Corr.1)، الذي يتضمن هذه المرة أيضا الردود الواردة من الدول بخصوص هذه المسألة المهمة.

في عام ١٩٩٧، وفي سياق إعداد تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، قدم الكرسي الرسولي مساهمته في هذا الشأن. ويعتقد وفدنا أن هذه فرصة ملائمة لأن يوجه عناية الجمعية العامة من جديد إلى ما جاء في ردنا:

”ليس للكرسي الرسولي، بسبب طابعه الخاص، علاقات اقتصادية وتجارية مع دول أخرى، بيد أنه، بإعلان موقفه الواضح والمبدئي إزاء مسألة فرض الجزاءات الاقتصادية الدولية وغيرها من وسائل القسر السياسي والاقتصادي، ولا سيما إعلانه من جانب قداسة البابا يوحنا بولص الثاني، ومن خلال أنشطة الكرسي الرسولي الدبلوماسية في هذا المجال، يسعى إلى تخفيف المعاناة التي يواجهها السكان المدنيون المتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بفرض هذه التدابير. ويرى الكرسي الرسولي أن من حق المجتمع الدولي أن يلجأ إلى فرض جزاءات اقتصادية عندما يواجه حكومة معينة تتصرف بطريقة تعرض السلام العالمي للخطر. بيد أن الكرسي الرسولي يرى أن هناك عدة شروط يجب استيفاؤها عند فرض هذه الجزاءات لا سيما: عدم جواز اتخاذ الجزاءات وسيلة لشن حرب على السكان أو معاقبتهم؛ وينبغي أن تكون الجزاءات وسيلة مؤقتة لممارسة الضغط على الحكومات التي

تهدد تصرفاتها السلام الدولي؛ وينبغي أن تتناسب الجزاءات مع الأهداف المأمول تحقيقها؛ وينبغي أن يصحب الجزاءات حوار دائم بين الأطراف المعنية.

''لقد ذكر قداسة البابا يوحنا بولص الثاني أن الحصار الذي يحدده القانون بوضوح، هو أداة يجب استخدامها بتبصر شديد ويجب إخضاعها لمعايير قانونية وأخلاقية صارمة. ويتحتم على الدوام التنبؤ بالعواقب الإنسانية الناشئة عن الجزاءات، دون التعامي عما يجب أن تحدثه هذه التدابير من أثر عادل لدفع الأذى الذي اتخذت لعلاجه ... . وينبغي إيجاد آلية تتيح المراقبة المستقلة والفعالة للعواقب الإنسانية التي تنشأ عن الجزاءات، ومن ثم إيجاد الوسائل لإصلاح هذه الآثار، كما أن الحق المشروع للمجتمع الدولي في اتخاذ القرارات لا يعفيه أبدا من إبلاء الاهتمام اللازم للمصير المحقق الذي يواجه السكان المدنيين''. (*A/52/459*، الفقرتان ٢٩ و ٣٠).

إن موقف الكرسي الرسولي لم يتغير، وهو يضم صوته إلى أصوات الدول الأخرى التي لا تزال تنادي من أجل إنهاء التدابير الظالمة والضارة الموجهة ضد الدول، ليس على أساس السيادة الوطنية، والعلاقات المتعلقة بمسائل تجارية واقتصادية فحسب، وإنما بصورة خاصة على أساس الاعتراف بالكرامة البشرية والحق في الحياة والحرية والأمن.

ومع استمرار هذا النقاش، فإن الكرسي الرسولي سيجدد التزامه، وينضم إلى الحكومات الأخرى، في التعهد بضمان عدم استخدام الغذاء والدواء أداتين للضغط السياسي.

إن تعبير ''التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي'' يلقي بظلال قاتمة على أي نتيجة تأمل أي دولة في تحقيقها. وتنطوي المسألة على مقاصد شريرة عندما يتم استخدام القوة والإكراه والقسر وسيلة لتحقيق غاية. وهذا ليس أسلوب التعامل في عالم متحضر، ولا يمكن أن يكون مقبولا في أسرة الأمم وينبغي عدم التغاضي عنه، في أي ظرف.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/57/L.4. وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم لتعليل التصويت قبل التصويت، أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على عشر دقائق وتدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد كريستنسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن لختنشتاين، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

ونود أن نشير إلى البيان الذي أدلينا به بشأن اعتماد القرار ٥٥/٦ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/57/L.4.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام،

بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، فترويلا، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية؛

المتنعون:

أستراليا، لاتفيا.

تم اعتماد القرار ٥/٥٧ بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ٢، وامتناع عضوين عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغت وفود إثيوبيا وبوتان وتوغو وسان تومي وبرينسيبي وغابون وكوت ديفوار ومنغوليا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كوستا (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تعارض الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار. إذ أنه يشكل تحديا مباشرا لصلاحيات الدول ذات السيادة في إدارة علاقاتها التجارية بحرية. وينبغي أن تفهم الدول الأعضاء أيضا، أن هذا القرار يهدف إلى تقويض قدرة المجتمع الدولي على التجاوب بفعالية مع الأعمال التي تشكل بطبيعتها وضخامتها، عداء للأعراف الدولية. ولا بد أن تكون هناك عاقبة لمثل هذه الأعمال. وإلا، فإن الدول العدائية لن تجد باعثا أو سببا للتخلي عنها.

إن العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب والمتعددة الأطراف يمكن أن تكون أداة فعالة لتحقيق أهداف مشروعة في السياسة الخارجية. إذ أنها تشكل أداة دبلوماسية لها تأثيرها. والولايات المتحدة لا تقف وحدها في تبني هذا الرأي أو في اتباع هذه الممارسة. فميثاق الأمم المتحدة نفسه ينص على استخدام الجزاءات لتغيير سلوك الذين يشكلون تحديا أو يسعون لتقويض الأعراف الدولية. وينبغي أن يُذكر أن العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب والمتعددة الأطراف التي فرضت على الأنظمة العنصرية في جنوب أفريقيا ومن ثم روديسيا قبل وقت ليس ببعيد، أكدت تضامن المجتمع الدولي

مع شعوب تلك البلدان، التي كانت تكافح من أجل كرامتها وحريتها.

ولم يكن عزم الولايات المتحدة رمزيا فحسب. بل كان فعليا، وقد اتخذ شكل قرارات اقتصادية صيغت بعناية بارعة وامتدت لسنوات طويلة، وجاءت بثمارها. وهذه التدابير المحددة، المعرب عنها في قوانيننا الوطنية، تحظى بدعم الشعب الأمريكي الواسع. وعن طريق هذه الخطوات تحققت تغييرات إيجابية. وتلك الأعمال التي تستهدف تحقيق النتائج كانت ملائمة آنذاك وما زالت كذلك حتى اليوم. والولايات المتحدة ما زالت تؤمن بأن الدول ينبغي أن تعمل بأعلى المعايير، وليس بأدناها، وبتلك الوسيلة تتجنب الحاجة لتلك التدابير.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كندا.

السيدة برايس (كندا) (تكلمت بالانكليزية): بعد إنعام النظر بطريقة وافية ومطولة، قررت كندا أن تؤيد القرار الذي تم اعتماده الآن، لأنه من وجهة نظرنا، يتضمن مبادئ هامة بشأن تجاوز تطبيق القانون الوطني لخارج الحدود الإقليمية. وبالرغم من ذلك، فإننا نعتبر أن هذا القرار كان يمكن أن يستفيد من الإيضاحات ليكون متسقا بصورة كاملة مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة. لقد سعينا لاقتراح إجراء تعديلات كانت ستوضح معنى النص. وقد أصبنا بالإحباط لأن الوفد الذي قدم هذا القرار لم يستجب.

إن كندا اتخذت، لسنوات عديدة، موقفا ثابتا بشأن القضايا التي يعالجها هذا القرار وصوتت بصورة متسقة مؤيدة لقرارات الجمعية العامة الأخرى التي تندد بوصول القوانين الوطنية غير المناسبة إلى تجاوز الحدود الوطنية. إن تشريعات الجزاءات الكندية لا تسمح باعتماد تلك التدابير، لأن ذلك لا يتماشى مع السياسة الكندية والقانون الدولي. ويمكن لكندا أن تمارس، وهي تمارس، ولايتها التي تتجاوز الحدود الوطنية بصورة أحادية. وهذه الممارسة تعتمد بشكل عام على مبدأ الجنسية الموضوعي. وبموجب ذلك، لا تعترض كندا على مسألة تأكيد الولاية التي تتجاوز الحدود الوطنية في حد ذاتها، لكنها تعارض الخلافات التي توجدها هذه التأكيدات للولاية. وبتحديد أكثر، فإن كندا تعارض التدابير التي تتجاوز الحدود الوطنية وتتناقض أو تقوض قوانين أو سياسات دولة أخرى بشكل وضاح حين تمارس ولايتها المتزامنة على أساس إقليمي بنفس السلوك.

وفيما يتعلق بالقرار الذي تم اعتماده الآن، فإن كندا تدرك أن إدراج كلمة ''قسري'' في الفقرة الرابعة من منطوق القرار، يقصد به ضمان أن يعني نطاق القرار تطبيقه على الدول التي تخضع للجزاءات أو الدول الثالثة المتضررة ومواطنيها ومؤسساتها.

إن كندا تفهم أن إدراج كلمة ''قسرية'' ليس المقصود منه إدانة التدابير الوصفية الانفرادية التي تطبق مبدأ الجنسية الموضوعية. وعلى هذا الأساس، أيد وفدي القرار.

السيد أوبريان (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): تواصل أستراليا معارضتها لتطبيق تدابير اقتصادية قسرية تؤثر على دول أخرى، ولذلك، فنحن نؤيد جوهر مشروع القرار هذا.

ومع ذلك، ففي ظروف شديدة معينة، قد يكون من الملائم أن تتخذ الدول تدابير مناسبة تستهدف تشجيع حكومات أخرى على التوقف عن انتهاك حقوق الإنسان لرعاياها وتجاهل سيادة القانون.

وفي ضوء هذه الشواغل، امتنعت أستراليا عن التصويت على هذا القرار.

السيد ساهاكوف (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): صوت وفدي الآن لصالح القرار المعنون ''إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي''.

وتدين أرمينيا الممارسة المتواصلة للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، وخاصة في منطقة جنوب القوقاز. فهذه التدابير تتناقض مع التدابير والأعراف الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأيضا مع قواعد ولوائح النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفرض هذه التدابير الاقتصادية التقييدية له تأثير ضار على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما هو الحال بالنسبة لأرمينيا غير الساحلية، التي تعاني، بالإضافة إلى العائق الجغرافي، من حصار متواصل.

وينبغي في هذا الصدد احترام حق جميع الدول في تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وينبغي معارضة أي انتهاك لمبادئ المساواة وإدانته إدانة شديدة. وسيكون للإدانة الجماعية للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية تأثير إيجابي على الموقف المعقد في منطقتنا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين بشأن تعليل التصويت.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤١ (أ) من جدول الأعمال (تابع)
الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

(أ) مذكرة من الأمين العام (A/57/468)

(ب) مشروع قرار (A/57/468، الفقرة ١٨)

تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار المعنون ”اجتماع إضافي واحد للجنة الجمعية العامة المخصصة لإجراء الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات“ الموصى به في الفقرة ١٨ من الوثيقة A/57/468.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): اختتمت الجمعية بذلك هذه المرحلة من نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال.

البند ١١ من جدول الأعمال (تابع)
تقرير الأمين العام (A/57/2 و Corr.1)
البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة
تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية

السيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة): بادئ ذي بدء، أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي الذين خاطبوا الجمعية مسبقا بالإعراب عن عميق تعازي وفدي وتعاطفه مع إندونيسيا وجميع البلدان التي فقدت رعاياها في الهجمة المأساوية التي حدثت في بالي.

ولقد أتيحت لنا فرصة الشرح بأن الإرهابيين لا يحترمون أي دين. وهم في الحقيقة، يستخدمون الدين ذريعة لأعمالهم الغادرة والجبانة. وقد عانت تترانيا مثلها في ذلك مثل كينيا من مثل هذه الهجمات، في عام ١٩٨٨. ويؤيد وفدي إدانة مجلس الأمن الواردة في القرار ١٤٣٨ (٢٠٠٢).

ومطروح أمام الجمعية تقرير من مجلس الأمن، ويشكل النظر فيه خطوة هامة صوب تفاعل ذي معنى ودائم بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويرحب وفدي بالصيغة المحسنة لتقرير المجلس التي تجعله أسهل استخداما وأكثر تقديما للمعلومات. والجلسات الختامية التي تنعقد على فترات والتي شارك فيها مؤخرا غير أعضاء مجلس الأمن قد أضافت قيمة

لأساليب عمل المجلس. ومع ذلك، لا يزال الكثير المطلوب إنجازه من أجل ضمان قدر أكبر من الشفافية لزيادة تحسين التعاون بين المجلس وبقية أعضاء الجمعية العامة. وأود أيضا أن أضم صوتي إلى الكثير من الكلمات التي حثت مجلس الأمن على أن يضيف قدرا أكبر من السمة التحليلية على تقاريره إلى الجمعية العامة.

وتكاد تنقضي ١٠ سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وقد أعطى الأمين العام وصفا ملائما للغاية للمشكلة:

”ففي نظر معظم العالم، يبدو حجم وتكوين مجلس الأمن لا يمثل على نحو كاف الدول الأعضاء. وتساهم أوجه القصور الملحوظة في مصداقية المجلس في تآكل سلطته ببطء ولكن بثبات، مما ترتب عليها بالتالي آثار على السلم والأمن الدوليين“.(A/57/387، الفقرة ٢٠)

ومما يؤسف له أن الفريق العامل ليس أكثر قربا من التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح مجلس الأمن أو زيادة عدد أعضائه. ونأمل في أن تضيف إعادة تكريس جهود قادتنا لهذه المهمة النبيلة، كما هو وارد في إعلان الألفية، زخما للبحث عن توافق آراء بشأن هذا الأمر المهم.

لقد اتفق القادة على ”تكثيف جهودهم من أجل تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بكل جوانبه“ (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠)

ورغما عن تلاقي الآراء بشأن عدد من المسائل، وعلى الأخص أساليب العمل، فلا تزال الخلافات الهامة قائمة بصدد أمور كثيرة. ونعتقد أنه بتوافر الإرادة السياسية والالتزام المطلوبين، يمكن حل المسائل المعلقة على سبيل الاستعجال، لصالح دعم كفاءة ومشروعية مجلس الأمن.

وواقع الأمر أن العالم قد تغير. وتطورت نغمة المناقشات في منظمتنا للاستجابة لتلك التغيرات. ولا يمكن أن يُنظر إلى مجلس الأمن على أنه مؤسسة لا تواكب العصر. لذا يتمثل التحدي في إعادة تنشيط العمل الذي بدأناه وفي أن نلزم أنفسنا باختتامه في موعده تحاشيا لوصف ذلك العمل بأنه مجرد نشاط لا طائل من ورائه.

والمسألة كما يفرضها ذلك البند من جدول الأعمال، تنحصر في مهمة تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية في عمل المجلس وذلك بإحداث توازن في تمثيل فئتي العضوية. وأود أن أكرر ذكر موقفنا الذي اتخذناه منذ زمن طويل وهو أن إصلاح مجلس الأمن لن يؤدي إلى زيادة مشروعيته فحسب، بل سيعكس الواقع الراهن في العلاقات الدولية وزيادة عضوية المنظمة أيضا. ولست بحاجة إلى القول بأن التكوين الراهن للمجلس لا ينسجم مع العضوية العالمية في المنظمة. وتدلل بعض الضغوط التي تظهر بين الفينة والفينة على وجود مشكلة هيكلية ومؤسسية.

وأفريقيا هي المنطقة ذات العدد الأكبر من الدول الأعضاء. وخلال السنين القلائل الأخيرة، خصص مجلس الأمن ما يزيد على نصف وقته للمسائل المتعلقة بأفريقيا، وخاصة المسائل المتصلة بحل النزاع وبناء السلام. ورغما عن هذا، فإن أفريقيا غير ممثلة في فئة العضوية الدائمة بالمجلس، وهي الفئة التي تضطلع بالمسؤولية العريضة بشأن المحافظة على السلام والأمن الدوليين. ومطالبات أفريقيا بإصلاح المجلس طلبات مشروعة لأنها توضح الحاجة الملحة إلى تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية وتوازن التمثيل. ونحن نرى في توسيع عضوية المجلس عملية لتحقيق العدالة ولقدر أكبر من تمكين المجتمع الدولي في مداولاته.

إن المقترحات المقدمة مما كانت تعرف بمنظمة الوحدة الأفريقية وهي الآن الاتحاد الأفريقي، وكذلك تلك المقدمة من حركة عدم الانحياز موجودة بالفعل على طاولة الفريق العامل. وتتضمن المقترحات أنواعا من التمثيل لا تؤثر على كفاءة المجلس. وخلاصة القول إن أفريقيا تطالب بمقعدين في فئة العضوية الدائمة وبخمسة مقاعد في الفئة المنتخبة. وتترانيا تؤيد ذلك الموقف تأييدا كاملا.

لقد طُرحت أسئلة بصدد طريقة اختيار العضوين الأفريقيين للمقاعد الدائمة. وردنا، الذي تؤيده تترانيا كل التأييد، هو إيجاد نظام تناوب تعرفه أفريقيا خير معرفة. وبذا يخصص مقعدان للإقليم، أي أفريقيا، لا لمن يشغلهما، على أساس دائم.

ونحن نعتبر أن مسألتي حق النقض وتوسيع عضوية المجلس جانبان متكاملان لحزمة إصلاح عام. وندعو إلى أن تمتد الحقوق والمزايا نفسها لتشمل الأعضاء الجدد الذين سيلتحقوق بالمجلس. ونود أن نضيف إلى اقتراحاتنا أنه ينبغي حصر استخدام حق النقض في المجلس الموسع في المسائل أو الأمور التي تعتبر حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وبمعنى آخر، يجب ألا يكون استخدام حق النقض أو الالتجاء إلى قيام المجلس بعمل ما امتدادا للمصالح القومية الضيقة لأية دولة من الدول الأعضاء. إن استمرار الممارسة الحالية يقوض روح التعددية التي يتضمنها الميثاق والشراكة العالمية إذ نواجه اليوم تحديات السلام والتنمية المستدامة. وأملنا أن تولى هذه المسألة العناية بغية التوصل إلى حل نهائي دون مزيد من التأخير.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غراي جونسون (غامبيا).

وفي الختام، أود أن أقول إنه بالرغم من إحراز الفريق العامل لتقدم غير ملحوظ أو لعدم إحرازه أي تقدم بصدد زيادة العضوية، فإن وفدي يعتقد أنه لا يزال على الفريق واجب الاضطلاع بولايته حتى النهاية. ونرى أن المسائل التي لا تزال تفرق بيننا ممكن حلها إذا ما وفرنا الإرادة السياسية والالتزام المطلوبين. ولا بد من أن نتأكد أن انفتاح باب العضوية بالفريق العامل لا يعني أن عمله يمكن أن يستمر بلا نهاية. ولا بد من وضع حد زمني لولاية الفريق العامل مع التوصل إلى نتائج محسوسة، وذلك حتى لا يصبح الفريق غير ذي أهمية أو يصبح وقد عفا الزمن عليه. وهذا هو التحدي الذي تواجهه الجمعية العامة والفريق العامل. لا بد لذلك العمل من نهاية. ودون هذا، لن يكون في الإمكان إثارة الحماس له. والخطر، كما أراه هو أن عدم التقدم في معنى – توسيع العضوية قد تقتل الروح التي انبعث منها الفريق العامل. والآمال المعقودة على هذا الفريق كبيرة. ولا بد لنا من التوصل إلى إجراء حاسم. واعتقادي هو أن هذا في حكم المستطاع.

السيد أندرياناريفيلو – **رازافي** (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير مارتن بيلينغا – إيبوتو، الممثل الدائم للكاميرون – على تقديمه تقرير مجلس الأمن عن الفترة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (A/57/2). وفي ضوء الأحداث المأسوية التي وقعت خلال تلك الفترة تشيد مدغشقر بجهود مجلس الأمن في وضع ولايته موضع التنفيذ، وخاصة في مكافحة الإرهاب الدولي الذي أودى مرة أخرى بحياة الأبرياء.

وتغتنم مدغشقر هذه الفرصة للإعراب لإندونيسيا عن تعازيها القلبية، وكذلك للبلدان الأخرى التي فقدت مواطنين لها خلال الهجمات الإرهابية التي حدثت أخيرا في بالي.

وباعتبار مجلس الأمن الهيئة الرئيسية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، فإنه مطالب بصورة أقوى مما مضى بتحقيق توقعات المجتمع الدولي، لا في منع كل التهديدات ضد السلام الدولي فحسب، بل وفي العثور على حلول عاجلة وفعالة لحالات الصراع. وأدي هذا الانشغال بفعالية العمل بالجمعية العامة إلى اتخاذ القرار ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بصدد إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

لقد أوضحت المناقشات الكثيرة التي خصصت لهذه المسألة في الفريق العامل وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة أن من المحتمل أن يكون إصلاح مجلس الأمن من بين أكثر المهام التي تواجهنا صعوبة وحساسية. لقد عملنا طوال تسع سنوات لإحراز تقدم في هذه العملية، ولكن دون تحقيق نتائج ذات مغزى، وخاصة بصدد الأمور المتعلقة بلب عمل مجلس الأمن.

و لم تجد المناشدات التي وجهها قادتنا خلال مؤتمر قمة الألفية بمضاعفة جهودنا لإصلاح إجراءات مجلس الأمن بكل نواحيها آذانا صاغية في نواح عديدة. وعلينا أن نعترف بأنه على الرغم من إدخال تحسينات معينة على أساليب عمل مجلس الأمن، فإن احتمالات إدخال إصلاح شامل لجعل المجلس هيئة أكثر ديمقراطية وشفافية وتمثيلا ما زالت هدفا بعيد التحقيق. ولا تزال هناك خلافات كثيرة وخاصة منها ما يتعلق بتكوين المجلس مستقبلا وبتوسيع فئتي العضوية واستخدام حق النقض.

وفي هذا الصدد، تود مدغشقر أن تؤكد مرة أخرى الأساس السليم لمطالبة أفريقيا بمقعدين دائمين على الأقل يتمتعان بالمزايا الواجبة وبمقعدين غير دائمين إضافيين داخل مجلس موسع يتكون من ٢٦ عضوا.

ولا يعتقد وفد بلادي أن هذه المطالبة طموحة إلى حد أكبر مما ينبغي أو غير واقعية، بل يبررها منطق الواقع الراهن. وهي تتفق أيضا مع روح ومبدأ تساوي جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في السيادة. ولما كان صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية جماعية تقع على عاتق كل الدول، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، فإن الاحترام الصارم لهذا المبدأ أمر ضروري إذا كان للمجلس أن يكسب الثقة والمصداقية الضروريتين لتنفيذ قراراته.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن الأعضاء غير الدائمين في المجلس تنتخبهم الجمعية العامة، وبالتالي يستحقوق أن ينتسبوا إلى أية عملية لصنع القرار في المجلس وأن يشاركوا مشاركة كاملة فيها. ويعلم الجميع أن المعاملة التمييزية في حد ذاتها تشكل تهديدا للسلم والأمن. ونظرا للولاية التي يكلف بها مجلس الأمن في هذا المجال، ينبغي له أن يكون أول من يتحاشى هذه الممارسات وأن يعزز الشفافية بغية إيجاد تعاون أكثر فعالية بين أعضائه.

وفي هذا الإطار أيضا، تعتقد مدغشقر أن حق النقض ينطوي على مفارقة تاريخية ويتعارض استخدامه مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وفي هذه الآونة، التي يجري فيها تعزيز الحوار والمبادئ الديمقراطية، يصبح حق النقض أداة عتيقة وبالية. وحيث أنه لا يمكن إلغاء حق النقض الآن، يجب على الأعضاء الدائمين أن يتصرفوا على نحو مسؤول في ممارسة هذه الميزة. ومن هذا المنطلق، قد تكون أول خطوة واقعية أن يقصر الأعضاء الدائمون طوعا استخدامهم لهذا الحق على الحالات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، ولكي يدللوا بصورة أفضل على مسؤوليتهم في هذا الصدد، ينبغي أن يقدموا تعليلا أيضا عند

استخدامهم حق النقض. ومن شأن هذه اللفتة أن تضفي مصداقية أكبر أيضا على الأعضاء الدائمين، وبالتالي على مجلس الأمن ككل.

ونظرا للظروف الحالية القاتمة والمشحونة بالشكوك والتهديدات، يصبح إصلاح مجلس الأمن جوهريا لتمكين هذه الهيئة من أن تنفذ بكفاءة الولاية المكلفة بها في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وهذه ممارسة صعبة بطبيعة الحال، إلا أننا سنتمكن من النجاح إذا بينا العزم في تنفيذ المهمة التي عملنا على تنفيذها لسنوات طوال. وبدلا من أن نستسلم للإحباط والتخلي عن العمل ينبغي أن تشجعنا السنوات التسع الماضية من العمل الشاق جدا على إحراز تقدم لكي تثمر جهود الفريق العامل في سنته العاشرة. فنحن مدينون بذلك لأنفسنا وللأجيال القادمة.

السيد قاسمسارن (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب، نيابة عن حكومة مملكة تايلند، عن تعازينا القلبية ومواساتنا لحكومة إندونيسيا وشعبها وللحكومات الأخرى، وخاصة لأسر الضحايا الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم في تفجير القنابل المفجع في بالي.

وفيما يتعلق بموضوع المسألة التي نناقشها اليوم، يسر تايلند أن تجري هذا العام معالجة مشتركة لقضيتين متشابكتين، هما تقرير مجلس الأمن وتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ومن المؤكد أن هذا نهج عملي وأكثر كفاءة لعلاج قضية إصلاح المجلس، حيث أننا سنتمكن في نفس الوقت من تقييم كل من الجوانب الموضوعية لأعمال المجلس وأساليب عمله.

وترحب تايلند بتصميم تقرير مجلس الأمن (A/57/2) كما قُدم إلينا هذا العام. ويبين النهج الجديد المتخذ في إعداد التقرير التقدم المستمر واحد من جوانب إصلاح مجلس الأمن، وهو أساليب عمل المجلس. وإدخال قسم تمهيدي أكثر موضوعية يبدو مفيدا جدا، حيث أنه يلقي الضوء على رؤية المجلس لأعماله. والتخفيض الكبير في حجم التقرير يجعل الوثيقة أكثر سهولة. وأود في هذا الصدد أن أشيد بمساهمة سنغافورة في ريادة إعادة تصميم تقرير المجلس وبمساهمة المملكة المتحدة في صياغة القسم التمهيدي المفيد.

وفي هذا الصدد، نرى أن هناك مجالا لإدخال المزيد من التحسين في تصميم التقرير. ومن المجالات الهامة، التقييم التحليلي لأداء مجلس الأمن. وهذا عنصر رئيسي في تحقيق الحكم السديد والشفافية والمساءلة، وسنقطع شوطا طويلا في المساعدة على تناول أوجه القوة والضعف في مجلس الأمن، بوصفه أهم مؤسسة متعددة الجنسيات لصون السلم والأمن. ونأمل أن تصبح قريبا عملية التقييم الذاتي أو الاستعراض ظاهرة دائمة في أعمال مجلس الأمن.

وهناك مجال آخر ينبغي إيلاء اهتمام أكبر له، وهو القضايا الموضوعية التي يناقشها المجلس، وخاصة تأثيرها على قرارات المجلس وأعماله. وهناك مجال ثالث من التحسن يتعلق بالتقييم الشهري لأعمال المجلس، الذي يعده رؤساء المجلس. وهذه التقييمات مفيدة جدا في توفير شيء من التبصر في أعمال المجلس، ويجب أن تدرج في التقرير. وأخيرا، نود أن تمتد الفترة التي يشملها التقرير إلى شهر آب/أغسطس على الأقل. وندرك أن هناك قيودا زمنية، إلا أنه من شأن هذا التمديد أن يكفل استكمال التقرير، مما ييسر تقييم الجمعية له.

ويستحيل لنا الخوض بتعمق في مناقشة أعمال المجلس في العام الماضي نظرا لضيق الوقت. ولذلك، أود أن أركز على نقاط ثلاث، هي الإرادة السياسية والتنسيق مع المؤسسات الأخرى والشفافية.

ويتضح أنه عند توافر الإرادة السياسية، يتمكن المجلس من التصرف بحسم وينتهي من إجراء أعماله بسرعة. وعلى سبيل المثال، فقصص نجاح الأمم المتحدة أثناء العامين الماضيين في تيمور – ليشتي وأفغانستان وسيراليون هي نتيجة الجهود التي التزم بها قادة وشعوب البلدان المعنية، والدور الفعال الذي اضطلع به الممثلون الرئيسيون للأمم المتحدة، والإرادة السياسية القوية للمجلس في متابعة هذه المهام حتى النهاية. وكانت الإجراءات الفعالة التي اتخذها المجلس في الوقت المناسب حيوية في هذه الحالات الثلاث. وهذه الإرادة السياسية المستدامة من جانب المجلس، التي تعززها الأعمال الفعالة في الأوقات المناسبة، من شأنها أن تسفر عن نجاح مماثل في مناطق أخرى لو طبقت بنفس الحماس.

ولكن لا يمكن للمجلس أن يعمل بمفرده، كما أنه ينبغي ألا يفعل ذلك. وينبغي له أن يستمر في التشاور والسعي إلى التعاون مع المؤسسات الأخرى داخل الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن المؤسسات خارج الأمم المتحدة، وخاصة المنظمات الإقليمية. وأفريقيا مثال على ذلك. وينبغي الاستفادة من الخبرة الثرية لمنظمة الوحدة الأفريقية – الاتحاد الأفريقي الآن – بالإضافة إلى خبرة المنظمات دون الإقليمية، بما فيها اتحاد نهر مانو والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أثناء سعي المجلس إلى التصدي لتحديات هذه القارة العظيمة. ولذلك، نرحب بإنشاء فريق المجلس العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها وباعتماد المجلس توصيات الفريق التي تتعلق إحداها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وفي حالات كثيرة، يكمن مفتاح الحل في البعد الإقليمي، وينبغي للمجلس أن يواصل الاستفادة على نحو كامل من هذا البعد.

إن هذه الحاجة بالتحديد إلى التفاعل، ولا سيما إلى التنسيق مع عناصر من خارج المجلس هي التي تجعل الشفافية أمرا بالغ الأهمية. وإلا فكيف يستطيع المجتمع الدولي أن يشعر بالثقة في قرارات المجلس المتعلقة بالمسائل التي تؤثر علينا جميعا؟ وأعيد التأكيد في هذا الصدد على تقديرنا للجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الإرهاب لكفالة الشفافية في عملها. ونرجو أن تستمر هذه المعايير السامية في المستقبل وأن تُطبق أيضا في مناقشات المجلس الرسمية وغير الرسمية للقضايا الأخرى، وخاصة ما له منها تأثير مباشر وعاجل على السلم والأمن الدوليين.

وما ذكرته آنفا يذكرنا ضمنا بضرورة مواصلة تقييم أداء مجلس الأمن وإصلاحه بطريقة شاملة. ذلك أنه ما لم يصلح مجلس الأمن – بحيث يحقق التوازن الأمثل بين التمثيل المناسب للمجتمع الدولي كله في المجلس وكفاءة المجلس – لن تستطيع الدول الأعضاء أن تتأكد تماما من عدالة وفعالية مؤسسة عُهد إليها بصون السلم والأمن الدوليين. ولذا فتايلند تولي أهمية كبرى لإصلاح مجلس الأمن فيما يتعلق بقضايا المجموعة ١ والمجموعة ٢.

وموقفنا من مختلف القضايا المتصلة بهذه المسألة لم يتغير منذ أن شاركنا في مناقشة هذا البند في الجمعية العامة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. غير أنني أود إبراز ثلاث نقاط هي، مستقبل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي يبحث إصلاح مجلس الأمن، والحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في قضايا المجموعة ١، وضرورة إجراء مشاورات لا تقتصر على نادي أعضاء المجلس على سبيل الحصر.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا للسيد هان سيونغ سو، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين لرئاسته الفريق العامل إبان الدورة السابقة، كما أتوجه بالشكر إلى هيئة مكتب الفريق العامل. إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الفريق. وللأسف

فالفريق لم يتمكن بعد ١٠ سنوات من إنشائه من الخروج بتوصيات موضوعية بشأن إصلاح المجلس. وكل ما اتفق عليه هو تقرير (A/56/47) ليس أساسا سوى تجميع لآراء ومواقف البلدان التي ظلت دون تغيير أساسي طوال العقد. ولو استمر هذا الاتجاه فستصاب عملية الفريق العامل بالضمور وتضمر معها عملية إصلاح مجلس الأمن. ولا يمكن بالتأكيد أن نسمح بحدوث هذا.

ولعل الوقت قد حان لأن يكتشف الفريق العامل سبلا جديدة لتحسين أساليب عمله ويؤكد في الوقت نفسه المبدأ القائل بضرورة النظر إلى كل جوانب إصلاح مجلس الأمن جملة واحدة. وبالنظر إلى المأزق الراهن ينبغي التدقيق في استخدام الاجتماعات غير الرسمية في تيسير عملية مشاورات الفريق العامل.

وثمة تباعد كبير في الآراء بين الدول بشأن قضايا المجموعة ١ بما فيها حق النقض وعدد أعضاء المجلس والاستعراض الدوري له. فالوفود تتردد في تغيير آرائها في هذه القضايا المختلفة وإن كانت مترابطة جزئيا، والسبب هو عدم تأكدها من شكل المجموعة النهائية. ويبدو أننا مهتمون بالتفاصيل لدرجة أننا لا نستطيع الإلمام بالصورة الأوسع للإصلاحات. ونحن نرى أنه ربما كان بوسع الفريق، لتيسير عمله، أن ينظر في استنباط منهجية للخروج بخيارات متعددة بالنسبة لرزمة الإصلاح الشامل النهائية، دون المساس بأي موقف حالي لبلد ما بشأن أي قضية.

وتواصل تايلند مطالبتها باتباع نهج تدريجي إزاء حل مسألة حق النقض بداية من الحد منه وانتهاء بإلغائه. ونظل على تأييدنا لزيادة عدد أعضاء المجلس في فئتيه الدائمة وغير الدائمة، على أساس التمثيل الجغرافي العادل والقدرة على الإسهام في عمل الأمم المتحدة وتقديم المساهمات المالية والسياسية لها. وعلى هذا الأساس، نرى أن اليابان جديرة بالترشيح للعضوية الدائمة في المجلس. ثم إن أي حل لزيادة عدد أعضاء المجلس ينبغي أن يخضع للاستعراض الدولي.

وأخيرا، نرجو أن يعزز مجلس الأمن مشاوراته مع غير الأعضاء لدى مناقشته للقضايا التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ونحن نولي أهمية خاصة في هذا الصدد لمشاورات المجلس مع غير أعضائه بشأن قضيتي الجزاءات وحفظ السلام.

السيد حسين (أثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يدين وفدي بشدة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في بالي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ويعرب عن مواساته العميقة وتعازيه لشعب وحكومة إندونيسيا ولكل الضحايا وأسرهم. ونشيد بمجلس الأمن في هذا الصدد لتحركه السريع بإصدار القرار ١٤٣٨ (٢٠٠٢). ونقول مرة أخرى إن الأعمال البربرية هذه تذكرنا بضرورة مواصلة التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ثم إنه أصبح من المحتم علينا جميعا أن نلتزم اليقظة وأن نتخذ جميع التدابير اللازمة في تعاملنا مع الإرهاب في بلداننا.

واسمحوا لي، سيدي، أن أشيد بمن سبقوكم في رئاسة الجمعية، وبرئيس جمهورية كوريا، هان سيونغ سو، ورئيس فنلندا، هاري هولكيري، وبالسفير جون دي سارام ممثل سري لانكا، لمساهماتهم في عملية الإصلاح. ويتوجه وفدي بالشكر إلى السفير مارتين بيلينغا إيبوتو، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على الطريقة البارعة التي قدم بها التقرير الذي نناقشه اليوم.

لقد عهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين؛ فقد عهد إليه بهذه المسؤولية قبل ٥٧ عاما. وأصبح التمثيل في المجلس اليوم غير متفق مع الواقع الدولي، كما لم يعد تشكيل المجلس ملائما لمواجهة التهديدات الراهنة المتعددة الأوجه للسلم والأمن الدوليين.

ومع مراعاة الواقع الدولي المتغير أعيد التأكيد بإيجاز، بصفتي رئيس الفريق العامل الأفريقي المعني بإصلاح مجلس الأمن، وألقي الضوء على الموقف الأفريقي المشترك من إصلاح مجلس الأمن.

فأفريقيا ترى أن يزاد عدد أعضاء مجلس الأمن بفئتيه الدائمة وغير الدائمة. وهذا يتمشى مع الرغبة العارمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تمثيل إقليمي وجغرافي عادل. فأصبح من المحتم أن يُضفى على المجلس طابع ديمقراطي وبذا يصبح أكثر فعالية وشفافية، نظرا إلى تنامي دوره في النهوض بمسؤوليته الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

والمجموعة الأفريقية ترفض فكرة توسيع عضوية مجلس الأمن في فئة الأعضاء غير الدائمين فقط. فاعتقادنا راسخ أنه ينبغي توسيع عضوية المجلس في فئتيه بمشاركة ملائمة من البلدان النامية حتى يعكس الواقع العالمي الجديد ويزيد دور البلدان النامية في صون السلم والأمن الدوليين.

إننا كمجموعة نرى أيضا أن وجود مجلس يتسم بتمثيل أكثر عدالة لن يكون ممكنا بدون زيادة ملائمة في كل من فئتي عضويته. وبالنسبة لنا في أفريقيا نرى أن تكوين المجلس من ٢٦ عضوا يمثل رقما عادلا ومتوازنا لأسباب تتعلق بالتمثيل الجغرافي العادل، والديمقراطية، وما هو أهم من ذلك المشاركة في المسؤولية الجماعية من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

ووفقا لإعلان هراري لعام ١٩٩٧ الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية، ينبغي أن يخصص لأفريقيا ما لا يقل عن مقعدين دائمين بكل ما يتعلق بهما من امتيازات بما في ذلك حق النقض. وهنا أود أن أوجه كلمة تحذير إلى كل الذين يرون – خصوصا من الأعضاء الدائمين – أن توسيع المجلس يمكن أن يتم باستبعاد أفريقيا، بأنه ينبغي لهم أن يحيطوا علما بأن هذا أمر لا يمكن أن يكون مقبولا لنا. بل إنه ينطوي في الواقع على سخرية من مبادئ المحبة والعدالة بين الدول.

ولئن كان وفد بلادي يرحب بالتقدم المحرز في أساليب عمل المجلس، وخصوصا الزيادة في عدد الجلسات المفتوحة، فإننا ما زلنا نرى أن أساليب عمل المجلس ينبغي زيادة تحسينها لزيادة الشفافية والمساءلة والفاعلية.

إن إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الإحاطات الإعلامية التي تقدم إلى الدول غير الأعضاء في المجلس، والمناقشات العلنية، ومشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مناقشة القضايا ذات الأهمية الإقليمية والدولية أمر يحتاج إلى النظر فيه بصورة وثيقة كمسألة ملحة في عملنا في المستقبل في الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، نود أن نسجل اعتراضنا القوي على تهميش واستبعاد الأعضاء المنتخبين في مجلس الأمن من المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالقضايا الرئيسية الإقليمية والدولية. أليس من قبيل السخرية أننا عندما نتكلم عن إصلاح المجلس وتحسينه نرى أمام أعيننا الأعضاء الذين انتخبتهم الجمعية العامة لتمثيل دولها يتجنبهم الأعضاء الدائمون غير المنتخبين الذين يرون أن زيادة توسيع المجلس تشكل تهديدا لهم وانتقاصا من سلطتهم الامتيازية؟ وهذا يذكرني بعهد الإقطاع في القرون الوسطى. إن هذا النوع من الامتيازات الذي يسمح للأعضاء غير المنتخبين ليس فقط بإملاء إرادتهم في المسائل ذات الأهمية البالغة لنا جميعا، ولكن كما رأينا مؤخرا، يسمح لهم أيضا بأن يستبعدوا الأعضاء الذين انتخبناهم في هذه الجمعية العامة لتمثيلنا في المجلس، أمر ينبغي أن يكون مرفوضا منا جميعا.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعلن مثلما فعلت جنوب أفريقيا أن إثيوبيا تؤيد توصيات الأمين العام التي تدعو إلى تجاوز القواعد والإجراءات المؤقتة والاتجاه صوب تقنين ما تم إحرازه من تقدم بسيط في عمل المجلس من ناحية أسلوب عمله وإجراءاته.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أشير بإيجاز إلى ثلاث مسائل. أولا، أود أن أثني على المجلس إذ يتعين علينا أن نعترف بالنواحي التي تحققت فيها تحسينات مثل العمل الممتاز الذي أنجزته لجنة مكافحة الإرهاب. لقد استطاعت هذه اللجنة تحت الرئاسة القديرة للسفير جيريمي غرينستوك أن تجعل المجلس له دلالة قوية في التصدي للإرهاب. ولكننا لا نزال بحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل في هذا الصدد. فنحن جميعا نتحمل مسؤولية جعل الحرب ضد الإرهاب أكثر فاعلية. وهذا مثال جيد لمجال يستطيع فيه إصلاح المجلس أن يسهم بطرق اقترحتها وفود عديدة في استتباب السلم والأمن الدوليين. وغني عن القول إنه في الأمور التي يكون فيها الأمن الجماعي للعالم معرضا للخطر فإننا نحتاج إلى أوسع مشاركة ممكنة من الدول. فمجلس الأمن برمته لا يمكنه تحقيق ذلك الهدف بمفرده، ناهيك عن الأعضاء الدائمين غير المنتخبين رغم قوتهم الاقتصادية والعسكرية. إذ لا بد لهم من مشاركة جميع الدول على أوسع نطاق ممكن.

ثانيا، مما يثلج الصدر أن مجلس الأمن كرس الكثير من عمله في العام الماضي لصالح أفريقيا. فقد تم إيفاد عدد من البعثات المفيدة إليها. وفي هذا الصدد سأذهب إلى أبعد من ذلك وأقترح على المجلس أن يجتمع من وقت لآخر في مواقع أخرى خارج نيويورك كما فعل في مناسبتين سابقتين، عندما اجتمع مرة في بلدي في أفريقيا والأخرى في بنما.

أما المسألة الثالثة فتتعلق ببعثات حفظ السلام. لقد كانت هذه البعثات مفيدة وناجحة، بعضها بشكل نسبي والبعض الآخر بشكل أكبر كما شهدنا في سيراليون وتيمور الشرقية ومنطقة البلقان وفي إثيوبيا وإريتريا. إن بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا – إذا جاز لي أن أقصر كلامي على واحدة فقط من هذه البعثات – بدأت ولايتها في بيئة لم تشهد أي حالات لإطلاق النار بين طرفي الصراع لمدة ستة أشهر قبل أن تطأ أقدام البعثة منطقة عملها. وهذا يعني أن تلك البعثة ذهبت إلى بيئة كانت مفضية تماما لصون السلام. والواقع أن البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن تصرفت جميعا بشكل فوري بدعم كامل من كل المعنيين.

إن نجاح هذه البعثة حتى الآن هو مجرد نجاح محدود. وكان من الممكن أن يكون نجاحا كبيرا. وسأذكر مجرد تجربة واحدة تحتاج إلى إصلاح. إننا نجد أحيانا بما في ذلك مؤخرا جدا من واقع خبرتنا في إثيوبيا أن أولئك الذين يشغلون موقع القيادة والمسندة إليهم مهمة حفظ السلام يمكن أيضا أن يكونوا مصدر قلق خطير. لذلك يكون من المهم القول إنه ولئن كانت الإدارة الجزئية لبعثات الأمم المتحدة لا ينبغي أن تكون المعيار الذي يتبعه المجلس كما حدث في بعض الأحيان من قبل، فإنه يتعين على المجلس أن يراعي حساسية هذه الأمور أكثر من ذي قبل. ومع تولي قائد جديد للقوة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام وطرفي الصراع، فإننا في إثيوبيا نأمل أن تتمكن هذه البعثة من إنجاز مهمتها بنجاح كبير حسب ما كنا نتوقعه، وكما شهدنا في مناطق صراعات أخرى في أفريقيا. لقد تحقق قدر كبير من التقدم الجيد، ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن بكل ما أولاه من اهتمام حتى الآن لهذه القضية أن يحيط علما ببعض الحساسيات الموجودة في هذه المنطقة كما هو الحال في مناطق أخرى من القارة.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): من دواعي السرور البالغ لي دائما أن أراك، سيدي السفير غراي

جونسون، تتبوأ مكانك على هذه المنصة، لا سيما بصفتك الممثل الدائم لغامبيا البلد الأفريقي الشقيق والصديق.

وأود أن أعرب عن تهاني الحارة للسفير مارتن ببلينغا – إيبوتو، الممثل الدائم للكاميرون على الحيوية التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر وكذلك على البيان الاستهلالي السديد والزاخر بالأفكار الذي أدلى به. كما أكرر الإعراب عن التهاني لجميع الأعضاء غير الدائمين الجدد الذين ستكون إسهاماتهم في أنشطة المجلس مفيدة مثلما كانت أنشطة أسلافهم المنتهية عضويتهم.

وأود أن أعرب عن ارتياحي وامتناني لجميع الأعضاء الـ ١٥ في هذا النادي الأرستقراطي لاتاحتهم الفرصة لنا – نحن عامة الدول الأعضاء في الجمعية العامة – كيما ننظر مرة أخرى في تقرير مجلس الأمن وفي مسألة التمثيل العادل في عضوية المجلس وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وقبل أن أسترسل في كلمتي، أود أن أعلن أن السنغال تؤيد الآراء والملاحظات الحكيمة التي أبداها السفير عبد المجيد حسين الممثل الدائم لإثيوبيا ورئيس الفريق العامل الأفريقي المعني بإصلاح مجلس الأمن.

إن تقرير مجلس الأمن نموذج للوضوح والإيجاز. وهو وثيقة تلقي الضوء قبل كل شيء على القدرة المدهشة والممتعة لذلك النادي النبيل على أن يدخل في نهجه المبدع عددا من شواغل عامة الدول الأعضاء. ومما لا شك فيه أن ذلك يدل على الروح الإيجابية التي أدت خلال الدورة الماضية إلى اتخاذ إجراءات فعالة تُوجت بتصميم المجلس الحازم – بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية على مكافحة الإرهاب في إطار لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وعلى نفس المنوال، لا بد لي من أن أكرر التأكيد على تقديرنا لمجلس الأمن للجلسات العلنية العديدة التي كرسها لأفريقيا وللقضايا والأنشطة التي تهمها بشكل مباشر، بما في ذلك البعثات التي أوفدها إلى بعض أجزاء تلك القارة، التي كانت مرتعا لحالات صراع وتفجر للعنف – سواء كانت أزمات متواترة أو متبقية أو جديدة، ولانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وما ينجم عنها من مآس إنسانية. وانتشار الأسلحة الصغيرة، وغير ذلك من الآفات، مثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي تمزق وتروع وتدمر القارة برمتها.

ويجدر الترحيب بهذه الجهود الهامة التي تمثل مؤشرات عن الحيوية الجديدة للمجلس، بالإضافة إلى الجهود الأخرى التي يلزم توطيدها وتعزيزها، بما في ذلك النشر العادي والمنهجي لبرنامج عمل ذلك الجهاز؛ وزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله؛ وعقد جلسات الإحاطة الإعلامية للبلدان غير الأعضاء في المجلس والبلدان المساهمة بقوات في إطار عمليات حفظ السلام؛ وإصدار التقارير الشهرية بالمستجدات من جانب البلدان التي تتولى رئاسة المجلس؛ وما إلى ذلك.

ومن الواضح أنه تم إحراز تقدم ملموس. ولكن هل يعني هذا أننا وصلنا إلى المدى الكافي لمساعدة مجلس الأمن في أن يصبح الجهاز الذي كنا نتوخاه، أي هيئة تمارس بقدر استطاعتها مسؤولياتها وصلاحياتها الكاملة في تعزيز السلم والأمن الدوليين؟ ومع حدوث الزيادة المؤسفة في عدد الصراعات الأفريقية وفي التمييز في المعاملة – وقد يقول البعض عدم المعاملة – التي تُولى لها، ألا يكون لدينا بعض التبرير للإحساس بقدر مشروع من الشك والإحباط تجاه تصميم المجلس الحقيقي – ولا أقول قدرته – على أن يتدخل على نحو أسرع وبفاعلية أكثر كما فعل قبل وقت ليس ببعيد في ظروف أخرى؟

وفي ضوء الاتجاه المثير للانزعاج من جانب بعض الدول والمنظمات الإقليمية إلى القيام بشكل انتقائي، بل وانفرادي، بفرض تدابير قسرية على بلدان بعينها، بينما تعطى ضوءا أخضر غير محدود وفرصة للإفلات الكامل من العقاب لبلدان أخرى معروفة للجميع بانتهاكاتها المنهجية لقرارات مجلس الأمن، نتساءل ألا يوجد خطر بأن، نرى ذلك الجهاز يتملص من التزاماته القانونية على أساس اختياري؟ ألا توجد مخاطرة في ضوء انتهاج هذا المنطق المنحرف في أن يبتعد مجلس الأمن عن سبب وجوده، ألا وهو إحلال السلام، ويتحول من خلال دينامية الجزاءات السلبية إلى مهمة غير طبيعية، ألا وهي تبرير الحرب؟

وبما أن بعض التساؤلات تكتسي أهمية واضحة أكثر من الإجابات عليها، فإنني أجد نفسي متجها إلى مناقشة البند الثاني المدرج على جدول أعمال اليوم، أي مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

وفي هذا الصدد، تثني السنغال على جهود الفريق العامل مفتوح العضوية المنشأ بموجب القرار ٤٨/٢٦ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من أجل إعداد مقترحات بشأن عضوية مجلس الأمن وسير أعماله بغية زيادة مصداقيته ومشروعيته وسلطته. ولكي يكون المجلس ذا مصداقية، وقادرا على البقاء، وموثوقا منه، لا بد من أن يتركز الإصلاح على حجم المجلس، وأساليب عمله والأهم من ذلك على حق النقض.

وتعتبر مسألة حجم مجلس الأمن من المسائل الحساسة لأنه من الواضح أن التكوين الحالي للمجلس لا يكاد يأخذ في الحسبان ظهور ونفوذ الدول الجديدة الفاعلة على الساحة الدولية بعد التغيرات الاقتصادية الاجتماعية والجغرافية الاستراتيجية التي حدثت منذ اعتماد ميثاق سان فرانسيسكو.

وفي ضوء هذا، سيؤثر توسيع المجلس على فئتي العضوية – الدائمة وغير الدائمة – من خلال توزيع أقل جورا للمقاعد بين الشمال والجنوب. ولهذا ترى السنغال أن المجلس الجديد ينبغي أن يتكون من ٢٦ عضوا حسبما أوصت منظمة الوحدة الأفريقية – الاتحاد الأفريقي، وأن يضم على الأقل مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين لأفريقيا مع الأخذ بعين الاعتبار للمطالب المشروعة لهذه القارة الحريصة على أن تقدم إسهامها دون تنازل أو تحفظ لتعزيز السلام والأمن في كل أنحاء العالم.

وفيما يتعلق بأساليب العمل التي تحلى حيالها مجلس الأمن بروح الانفتاح والشفافية الجديرة بالثناء في معالجته للقضايا العديدة التي تواجه المجتمع الدولي، تحث السنغال المجلس على أن يستطلع إمكانية إيجاد سبل جديدة للابتكار قد تشمل على سبيل المثال إصدار تقارير تقييم نقدي لأدائه بالإضافة إلى تقارير تتضمن خلاصة جامعة للتحسينات الواضحة التي تم إدخالها أو التي يُتوقع إدخالها.

واستنادا إلى مبدأي الانفتاح والشفافية هذين بالذات يؤسفني أن أشير إلى ممارسة حالية يتبعها المجلس فيما يتعلق بتقديم مشاريع القرارات واعتمادها. ويستند الاقتناع الذي نتشاطره مع معظم الدول الأعضاء إلى حقيقة أن لكل دولة من الدول الأعضاء الـ ١٥ في مجلس الأمن بغض النظر عن فئة عضويتها حقا متساويا في أن تعرب عن آرائها – التي من الطبيعي ألا يكون وزنها متكافئا – طوال عملية اتخاذ القرارات وذلك بحكم المسؤوليات الجماعية التي نتضامن في تحملها.

وأخشى أن يؤدي رفض الاعتراف بهذه المسلمة واستخلاص استنتاجات ملائمة منها إلى تشويه صورة المجلس ومكانته، وتقليص دوره بجعله ينتهج معدلين لسرعة عمله بأقلية فاعلة تعمل كإدارة عليا محدودة لاتخاذ القرارات، بينما

تبقى الدول الأعضاء الأخرى التي تشكل الأغلبية تمارس دور فريق من المشجعين ذوي المكانة.

ومن شأن رفض الاعتراف بالطابع الملح لضرورة الإصلاح أن ينكر بطريقة ما المثل الأعلى الديمقراطي الذي كرسته الأمم المتحدة والذي يتمثل في جوهره في المشاركة المتساوية والكاملة والتامة لجميع أعضائها بما في ذلك الأعضاء العشرة المنتخبون في المجلس على الأخص في عملية اتخاذ القرارات في المجلس.

ومقارنة بالأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، لدى الأعضاء العشرة المنتخبين ميزة محددة في أنهم انتخبوا بحرية وديمقراطيا لمجلس الأمن – ومن ثم، فهم يجسدون شرعية فريدة مستمدة من إرادة الدول الأعضاء، التي هم يمثلونها. وهكذا، فإن العزلة، وبالتأكيد، الاستبعاد الظاهر الذي قد يعانونه ظلما داخل المجلس يمكن أن يعتبر، إذا ثبت أن هذه حقيقة الحال تهديدا خطيرا لنص وروح الميثاق.

وعليه، ثمة حاجة ملحة داخل إطار إصلاحات المجلس، لمراجعة حق النقض المثير للمشاكل وهو من آثار زمن اعتقدنا منذ أمد بعيد أنه انحط ليصبح حقا مجافيا لروح العصر ليس تمييزيا فحسب ولكنه اليوم بكل صراحة يستحيل فهمه. لذا، من الضروري تقييد استخدامه، على أمل إلغاء هذا الامتياز الذي عفا عليه الزمن. ومن أجل فعل ذلك، علينا أن نبدأ مناقشة موضوعية للقضية، بطريقة هادئة، ومسؤولة وواقعية.

وعلى ضوء التحديات الهائلة التي تواجه الإنسانية، لا تشك السنغال في أننا نستطيع معا، متكاتفي الأيدي مع الـ ١٥ عضوا لمجلس الأمن أن نضطلع بمسؤولياتنا، مسلحين بعزيمة قوية لكي نترك لأجيال المستقبل عالما من الحرية، والعدالة والرفاهية. ونستطيع معا، بوضوح الرؤية والشجاعة والإصرار، اتخاذ المبادرات المطلوبة لتكريس هذه الأداة العظيمة للتعاون والتضامن والسلام، والتي أنشأها المجتمع الدولي من أجل الانتصار على جميع أوجه التطرف والظلم: ألا وهي الأمم المتحدة.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أبرزت الأحداث المأساوية التي وقعت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والهجمات الإرهابية الأخيرة في إندونيسيا وبلدان أخرى، بصفة خاصة الضرورة الحتمية لبذل جهود متعددة الأطراف لإنهاء التهديدات الحالية للسلام والأمن الدوليين. كما سلطت الضوء على تحديات لا نظير لها تواجهها الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا المجال.

وقد ظل الاتحاد الروسي دوما يهتدي بقناعة أن منظمة قوية وكفؤة هي الأداة الأساسية لتنظيم جماعي للعلاقات الدولية ولإنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

واليوم أصبحت قدرة مجلس الأمن على الرد فورا وبأتم وجه على التحديات الجديدة التي تواجه السلام الدولي هي أكثر أهمية من قبل. ويوفر تقرير المجلس للجمعية العامة (A/57/2) تفاصيل عن الجهود المضنية، والخطوات الملموسة التي اتخذها لتحسين أساليب عمله. والدليل على ذلك هو ٧٣ قرارا و ٤٥ بيانا رئاسيا اعتمدها المجلس خلال هذه الفترة. وكذلك خلال السنة الماضية أصبحت أنشطة مجلس الأمن أكثر شفافية. وأصبحت ممارسة عقد الاجتماعات المفتوحة والإحاطات الإعلامية بشأن البنود بالغة الإلحاح في جدول الأعمال أكثر تواترا، كما تعزز التفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بالقوات.

وكان أهم إنجاز هو إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس، والتي ثبت أنها عنصر أساسي في النظام العالمي الناشئ في ظل إشراف الأمم المتحدة لمحاربة الإرهاب،

ومن خلال هذه اللجنة، يمارس مجلس الأمن سلطاته بموجب الميثاق في صيانة السلام والأمن الدوليين.

وعلى مدى السنة الماضية، أحرز مجلس الأمن أيضا بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، تقدما ملحوظا في تسوية الصراعات الإقليمية. وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية الأساسية لأية تسوية على أطراف الصراع ذاتها. لكن الآليات متعددة الأطراف أوضحت أكثر من مرة فعاليتها في إحلال السلام والتوصل إلى اتفاقات. ونستطيع جميعا أن ندعي الفضل في مساعدة تيمور - ليشتي على تحقيق استقلالها، وبدعم من الأمم المتحدة على إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والإدارة الانتقالية في أفغانستان فضلا عن ادعاء الفضل في اعتماد قرارات أسهمت عمليا في حل الأزمات في عدد من الدول الأفريقية من خلال الجهود المنسقة للأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية.

ومع ذلك، هناك كثير من البؤر الساخنة لا تزال مصادر لعدم الاستقرار في العالم. فالوضع في الشرق الأوسط ما زال بعيدا عن الحل؛ ومشكلتا العراق وقبرص لا تزالان دون حل؛ وهناك مشاكل مستمرة في القارة الأفريقية. وعليه، فإن ما تبقى من عمل شاق كثير يتطلب جهودا كبيرة، أولا وقبل كل شيء، من خلال الإرادة السياسية لدى الدول للتقيد الصارم بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والتي يحدد أحدها الدور الأساسي لمجلس الأمن في صيانة السلام والاستقرار.

وحتى هذا التعداد الموجز والبعيد عن الشمول للمهام التي تواجه مجلس الأمن يوضح بجلاء صواب قول الأمين العام بأن إصلاح مجلس الأمن الذي يمثل جزءا لا يتجزأ من العملية الواسعة لتجديد وتحسين المنظمة، ينبغي ألا يضمن مجرد المحافظة على قدرة المجلس على ممارسة سلطاته بفاعلية في إطار ميثاق المنظمة وإنما تعزيز هذه القدرة.

وستكون تسوية هذه القضية حاسمة لمستقبل دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية - ولهذا السبب على وجه التحديد، ظل الاتحاد الروسي يسعى باستمرار للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن، والاتفاق الأمثل هو توافق الآراء، على صيغة محتملة لتوسيع نطاق مجلس الأمن. وتمشيا مع هذا الموقف، نحن مستعدون لمواصلة جهودنا المضنية للتوفيق بين الخلافات الحادة التي ما زالت تقسم الدول، خاصة بشأن المسألة الأساسية المتمثل في التكوين المستقبلي لمجلس الأمن.

ولا تزال روسيا تعتقد أن عمل مجلس الأمن الفعال ينبغي أن يضمن توازن المصالح الكافي ويعزز النزعة نحو التوصل إلى توافق للآراء داخل المجلس. ومن أجل ضمان الكفاءة الضرورية والقدرة على الاستمرار للمجلس، من الأهمية بمكان المحافظة على تماسك تكوينه، نظرا لأن العضوية الكبيرة لصورة مفرطة يمكن أن تؤثر سلبيا على جودة جهوده وفعاليتها.

وما زلنا منفتحين لتلقي مقترحات بناءة فيما يتعلق بالفئات التي يمكن زيادة عضوية المجلس فيها، مع مراعاة أن أي توسيع ينبغي أن يشمل كلا من البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية وأن يعطي هذه البلدان حقوقا وواجبات متساوية. وذلك مهم لكي يكون عمل المجلس موضوعيا ومتوازنا.

ونحن مقتنعون بأن الأفكار المؤدية إلى التعدي على صلاحيات وسلطات الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، بما فيها حق النقض، هي أفكار تقود إلى نتائج عكسية. ولا يؤدي الانتقاد غير المبرر لمؤسسة حق النقض سوى إلى إثارة انفعالات غير ضرورية، ولا يُسهم في تحقيق الاتفاق المطلوب على معايير الإصلاح. ومسألة إعطاء حق

النقض لأعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن لا يمكن مناقشتها إلا عندما يكون هناك اتفاق بشأن التشكيل المحدد لعضوية مجلس أمن موسع.

واستنادا إلى ذلك الموقف الثابت، ستواصل روسيا مشاركتها البناءة في العمل الرامي إلى التوصل إلى اتفاقات فعالة تلقى التأييد الواسع بشأن إصلاح مجلس الأمن في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة. وأنشطة الفريق ينبغي أن تظل قائمة على المعايير المتفق عليها، بما فيها مبدأ توافق الآراء ونهج الصفقة المتكاملة.

وإصلاح مجلس الأمن لن يكون ناجحا إلا إذا أدى، ليس إلى الانقسام وإنما إلى تجمع أكبر للدول حول هذه الهيئة الفريدة من نوعها التي تتحمل، بالنيابة عن كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يعرب وفد بلدي، عن طريقكم، عن تعازيه العميقة لشعب وحكومة إندونيسيا وإلى أسر كل السائحين الذين قتلوا أو شُوهوا بقسوة بواسطة أعمال الإرهاب الخسيسة الجبانة. مرة أخرى، أصبحت البشرية رهينة عمل الإرهابيين الموجودين فيما بيننا. والأحداث المأساوية التي وقعت في بالي تذكرة – إذا كنا نريد التذكرة حقا – بأن بقاء العنصر البشري وأمن الشعوب والدول يتطلبان التعاون بدلا من الصراع. وما من عمل انفرادي تقوم به أية دولة أو مجموعة من الدول، مهما كانت قوية، يمكن أن يتصدى للتهديدات التي يتعرض لها السلم الدولي وأمن مواطنينا.

ووفد بلدي يرحب بالمناقشة المشتركة بشأن البندين ١١ و ٤٠ من جدول الأعمال بشأن تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/57/2) وبشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل.

إن مجلس الأمن، وهو ذراع الأمم المتحدة الحاسم، يتخذ قرارات تؤثر على المنظمة بأسرها، إن لم يكن المجتمع الدولي بأسره. ووفد بلدي يشجب ما يرقى إلى كونه الفصل العنصري العالمي الراهن في مجلس الأمن، لأنه لا يوفر نظاما متعدد الأطراف مستقرا لسكان العالم. إن الحدود المليئة بالثغرات، والانقسامات العرقية، والطابع الاستغلالي للرأسمالية العالمية وزيادة الأصولية، تجعل العالم ضعيفا أمام المخربين والإرهابيين. والحكم العالمي الذي تترسخ فيه الديمقراطية هو وحده الذي يمكن أن يجعل العالم أكثر أمنا للعيش فيه.

والأعضاء الدائمين في هذا المجلس الذي أنيطت به مسؤولية توفير الأمن والسلام لكل البشرية ليسوا بحاجة إلى من يذكرهم بأنهم يشغلون تلك المراكز باعتبارهم قيمين عليها، وهم بهذه الصفة لا يتوقع منهم أن يكفوا عن اتخاذ قرارات ضيقة، أو محدودة تتجه إلى حماية المصالح الوطنية فحسب، وإنما ينبغي أن يسعوا دائما إلى المحافظة على سلطة ومصداقية ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. والمداولات الراهنة في المجلس فيما يتعلق بالحالة في العراق لا تبشر بخير، لأن هناك مفهوما عاما بأن محاولات تبذل للتسرع في اتخاذ قرارات لا تتفق مع الميثاق. والحس السليم، الذي لا يعد شائعا هذه الأيام، يرفض مفهوم ''القوة هي الحق''.

مضت عشر سنوات تقريبا منذ بدأنا مناقشة إصلاح مجلس الأمن، ومع ذلك لسنا أكثر قربا من التوصل إلى اتفاق في المجالات الحاسمة الخاصة بإصلاح المجلس. وبدلا من الاتفاق بسرعة على إصلاح مجلس الأمن، يواصل الأعضاء التراجع إلى مواقف اتخذت بالأمس، وهذه المماطلة لا تزال تعوق التشغيل السلس للمنظمة. وهناك أهمية لزيادة عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة بشكل عاجل حتى يتوفر التمثيل أيضا للدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة بعد إنشائها في ١٩٤٥.

في إعلان قمة الألفية، كلف زعماؤنا الجمعية العامة بتكثيف جهودها لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها في كل جوانبه على سبيل الأولوية. وكلما استغرقنا وقتا أطول لإنهاء ذلك الأمر، عرضنا الأمن الدولي لخطر أكبر. ولست بحاجة إلى تذكير الجميع دون استثناء بأن هذه الحالة تجعل الأمم المتحدة غير هامة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

أفريقيا وأمريكا الجنوبية لا تتمتعان بتمثيل في فئة المقاعد الدائمة لمجلس الأمن. ووفد بلدي يرفض فكرة ألا تكون هناك زيادة في فئة المقاعد الدائمة. إن تلك الحجة، في رأينا، تؤيد ما أشرنا إليه من قبل بأنه فصل عنصري عالمي، مقصود به إقصاء غير الممثلين عن المشاركة الجدية في أمور مجلس الأمن بالرغم من كون ٧٠ في المائة من وقت مجلس الأمن يقضى بشأن مشاكل العالم الثالث. وفي هذا السياق، طلب رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأفريقي في هراري في ١٩٩٧ بأن يُتناوب مقعدان دائمان بين الدول الأفريقية في مجلس الأمن المحسن، وبالتأكيد هذا ليس مطلبا غير معقول.

ما الذي ينبغي القيام به؟ أولا، المسؤولية تقع، في رأينا، على الأعضاء الدائمين ليفصحوا عن أنفسهم بوضوح بشأن مسألتين محددتين: ما إذا كانوا يقبلون توسيعا لمجلس الأمن في الفئة الدائمة، وإذا كان هذا هو الحال، ما إذا كان الأعضاء الدائمون الجدد يتمتعون بنفس الميزة التي يتمتعون هم أنفسهم بها. أم يريدون أن يبقوا على الفصل العنصري القائم في الوقت الحاضر؟ ثانيا، هل يقبل الأعضاء الدائمون الخمسة زيادة عدد المجلس المحسن إلى مستوى يغطي المناطق الأخرى غير الممثلة في الوقت الراهن؟ وإذا كان هذا هو الحل، فبأي قدر؟ إننا نرى أنه بمجرد حدوث ذلك، يصبح من المحتمل أن تجري المفاوضات بمعدل أسرع كثيرا مما هو عليه الحال حتى الآن.

وفد بلدي يود أن يقترح أن يتخذ الفريق العامل قرارا بالتصويت. ونحن نرى بعد التفكير أن إصلاح مجلس الأمن لن يحظى أبدا بتوافق الآراء، على وجه الخصوص في المجالين الحاسمين المتعلقين بحق النقض والمستويات المثلى التي ينبغي أن تبلغها الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن. والحقيقة، لم يكن هناك توافق آراء بشأن أساليب عمل مجلس الأمن وسلطاته عندما أنشئ في ١٩٤٥. ونحن نوصي بأن يصوت الفريق العامل على الأمر. وإذا ما حظي بتأييد ثلثي مجموع الأعضاء، ينبغي أن يعتمد.

ونحن مقتنعون بأن مهمة صون السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تترك لأهواء قلة، بعد ٥٧ عاما من إنشاء الأمم المتحدة. والقيام بذلك سيكون تخليا من جانب الجمعية العامة عن واجبها الدولي. ومن البديهي أن يُتهم أولئك الذين يرفعون الديمقراطية إلى مستوى العقيدة في الشؤون الوطنية للدول الأعضاء بالكيل بمكيالين، لأنهم المدافعون عن الفصل العنصري الدولي عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية، حيث يتمثل شاغلهم الأساسي في الرأسمالية العالمية. ولكن في مواجهة الإرهاب الدولي، وفي سبيل السلم والأمن الدوليين، في حالة فقدان الأمن القائمة يواجه المجتمع الدولي التحدي المتمثل في تبديد حالات التوتر عن طريق استخدام عناصر ابتكارية واللجوء للتعاون بدلا من المواجهة. وذلك التحدي سوف يتضمن إضفاء الديمقراطية على الإدارة العالمية وليس الأخذ بدبلوماسية البوارج، لكون الأخيرة لا يمكنها مراعاة مصالح سكان العالم ومنظوراتهم.

لذلك فإن وفدي سيؤيد بقوة الفريق العامل، سيدي الرئيس، لضمان إصلاح سريع لمجلس الأمن. إن الإصلاحات الديمقراطية الفعلية للحكم العالمي تستلزم إضفاء الديمقراطية على كل المستويات، بما في ذلك زيادة الشفافية، والمساءلة ومشاركة أوسع في عملية صنع القرار. ويجب على الأعضاء

الدائمين أن يقبلوا ذلك ليس فقط عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب.

السيد ساهوفك (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن مواساتنا العميقة لحكومة وشعب جمهورية إندونيسيا إثر الهجمة الإرهابية الفظيعة التي أودت بحياة العديد من الناس وخلفت أضرارا كبيرة. ونعرب عن تعازينا لحكومات وشعوب العديد من البلدان التي قضى بعض مواطنيها نحبهم في تلك المأساة.

فيما يتعلق بموضوع مناقشتنا، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي لرئيس مجلس الأمن السفير بيلينغا – إيبوتو، الممثل الدائم للكاميرون، لعرضه تقرير المجلس. وأود أن أشيد أيضا بأعضاء المجلس السابقين لمساهماتهم القيمة في الفترة الماضية، وأن أتقدم بالتهاني إلى الأعضاء الجدد الذين تم انتخابهم لعضوية مجلس الأمن – إسبانيا، وألمانيا، وأنغولا وباكستان وشيلي. وأتمنى لهم النجاح في أداء مهامهم خلال العامين القادمين.

كما يذكر تقرير مجلس الأمن في بدايته، كان العام الماضي من أكثر سنوات المجلس عملا. وفي الواقع، وإذا ما تمعنا في هذا التقرير فإننا نستطيع أن نرى أن جدول أعمال المجلس كان واسعا جدا، يمتد من الأزمات الحادة، كأزمة الشرق الأوسط وتلك الموجودة في بعض المناطق في أفريقيا، إلى مسائل أميل إلى أن تكون ذات طبيعة عامة – على سبيل المثال، دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة وموضوع الأطفال في التراعات المسلحة. ومع ذلك، فإن مرد نشاط مجلس الأمن في جزء كبير يعود إلى عمل لجنة مكافحة الإرهاب المتسمة بالإنتاجية والفعالية. ولن أطيل الحديث حول إنجازات هذه اللجنة في هذه المرحلة، إذ أنه تم تناول هذا الموضوع بشكل مكثف خلال جلسة مجلس الأمن المفتوحة التي عقدت مؤخرا وكرست لهذا الموضوع. وبرغم ذلك، يود وفدي أن يعرب مرة أخرى عن تقديرنا للجودة في التفاعل فيما بين اللجنة وأعضاء الأمم المتحدة. وقد أصبح ذلك التفاعل نموذجا للشفافية والتي ينبغي أن تُتخذ قدوة في مجالات أنشطة مجلس الأمن الأخرى. ورغم أن هذا لم يرد في التقرير، اسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديرنا لممارسة بعض أعضاء مجلس الأمن الذين يكرسون الوقت والجهد على حد سواء لتوفير المعلومات عن آخر التطورات باستمرار لسائر الأعضاء بشأن أنشطة المجلس.

من الواضح أن مناقشات العام الماضي قد أثرت في شكل ومضمون التقرير الحالي. ويتجلى هذا ليس من التخفيض المرغوب في حجمه فحسب وإنما من الفصل التحليلي في المقدمة بصفة خاصة، والذي نود أن نعتقد أنه خطوة أولى نحو تطوير أوسع في عملية إعداد التقارير. وربما يكون أيضا علامة على إضافة مضمون أكبر للعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

لقد استحدث مجلس الأمن على جدول أعماله خلال السنوات الماضية ممارسة إرسال بعثات لمناطق التوتر. وفي فترة الإبلاغ قيد النظر، قام المجلس بثلاث بعثات – إلى يوغوسلافيا، وإثيوبيا وإريتريا ومنطقة البحيرات العظمى – بينما قام برحلة أخرى في شهر تموز/يوليه إلى بلدان اتحاد نهر مانو. ونشيد بممارسة مجلس الأمن هذه المعمول بها بتواتر أكبر وهي أن يغادر مقره إلى الميدان من أجل الاطلاع المباشر على التطورات ضمن عمليات حفظ السلام الخاضعة لولاية المجلس. إن التعاون بين يوغوسلافيا ومجلس الأمن قد تحسن تحسنا ملحوظا منذ بعثة المجلس لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكذلك تكثف تعاوننا مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونرحب بالبعثة القادمة للمجلس إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي ستزور كوسوفو وميتوهيا وبلغراد على حد سواء، ويحدونا الأمل في أن تلقى نفس الأثر الإيجابي.

إن جزءا كبيرا من تقرير مجلس الأمن يتناول بشكل مباشر بلادي ومنطقتنا. ويسعدني أن أقول إن تقدما قد أحرز في العام الماضي حول مسألة ذات أهمية كبرى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونتيجة لمفاوضات مكثفة، توصلت يوغوسلافيا وكرواتيا إلى اتفاق بشأن مفهوم النظام المؤقت لعبور الحدود في منطقة بريفلاكا. إن وجود مراقبي الأمم المتحدة كان عاملا هاما من عوامل تأمين استقرار الحالة على أرض الواقع، مكن الجانبين التوصل والانخراط بشكل كامل في البحث عن حل مقبول لكليهما. ونتوقع أن يمكننا تمديد وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا مؤخرا من الانتهاء من الترتيبات العملية الضرورية المتعلقة بإقامة نظام مؤقت لعبور الحدود.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هي بعثة أخرى تحت ولاية مجلس الأمن في منطقتنا قامت بأداء عمل رائع. وحلول بعثة من الاتحاد الأوروبي مكانها قريبا دليل على التعاون الجيد بين الأمم المتحدة والكيانات والمنظمات الإقليمية.

وأود أن أضيف أن إنهاء الحظر الذي فرضه القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كان بالطبع تطورا هاما جدا ليوغوسلافيا، حيث ألغى في النهاية آخر ما تبقى من عقوبات على بلادي. غير أن القرار ١٣٦٧ (٢٠٠١)، الذي تناول هذه المسألة، ذاته لاحظ صعوبة الوضع الأمني على الحدود الإدارية لكوسوفو وأجزاء من خط الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وهذا التقييم ما زال ساريا، ليس فيما يتعلق بالحدود فحسب، وإنما فيما يتعلق في الإقليم بأكمله. وبالتالي نرحب بمواصلة اهتمام مجلس الأمن، والتي تبدو جلية من خلال مناقشاته الشهرية التي تراقب عن كثب أداء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والحالة الميدانية. ونؤمن بأن هذه الممارسة ينبغي أن تستمر.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أذكر أن التقرير أشاد في مقدمته ''بالنهج الهادئ'' للمجلس بشأن كوسوفو ومتوهيا. ونحن نؤمن بأن كوسوفو ومتوهيا قد دخلتا مرحلة حساسة جدا في بناء المؤسسات. وبالتالي فمن المهم للغاية توجيه العملية السياسية في اتجاه الاستقرار طويل الأمد وإنشاء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي بحق، بمشاركة كاملة لمجلس الأمن بدلا من أن تكون من خلال ''النهج الهادئ''.

ولا يسع وفدي إلا أن يشير أيضا إلى ذلك الجزء من التقرير الذي يتناول عمل الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبكل أسف، فإن بعض التأكيدات تتناقض تناقضا واضحا مع الحقائق الواردة في نفس الفصل. ونحن لا نستطيع أن نقبل بأي حال من الأحوال الاتهام المنافي للحقيقة بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ما زالت عقبة أمام تنفيذ ولاية المدعي العام بينما الرئيس السابق سلوبودان ملوسيفيتش ماثل للمحاكمة ونحن نتكلم الآن وتم نقل ١٤ من الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من الأراضي اليوغوسلافية ووضعوا رهن تحفظ المحكمة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي لمواصلة مجلس الأمن اشتراكه البناء. ونعرب مع العديد من المتكلمين السابقين، عن أملنا بأن تحظى الجهود العتيدة الرامية لإجراء إصلاح مجدٍ لمجلس الأمن بالدفعة السياسية المطلوبة بشكل جلي. وفي ذات الوقت، فإن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تود أن تعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن بنفس العزم، سواء كان بشأن قضايا العراق، أو الحالة في الشرق الأوسط أو البلقان.

السيد ستانزيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن عميق تعازي لحكومة إندونيسيا وشعبها، وللبلدان الأخرى أيضا التي فقد مواطنوها أرواحهم في الهجمة الإرهابية التي وقعت مؤخرا في بالي.

أود أن أبدأ بتناول بند جدول أعمالنا المعني بتقرير مجلس الأمن عن السنة المنتهية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الوثيقة A/57/2). وكما يبدو لأول وهلة، يختلف تقرير المجلس هذا العام عن التقارير السابقة. ونرحب بهذا التغير في الشكل، فهو يجعل التقرير أكثر إيجازا وتركيزا، مما يعزز من أهميته بالنسبة لاحتياجاتنا. والتمهيد التحليلي نظرة عامة مفيدة على الجوانب الرئيسية لأعمال المجلس وتزودنا بمنظور أفضل للقضايا قيد النظر لدى المجلس. وأود أن أضم صوتي إلى جميع من أعربوا عن امتنانهم للسفير محبوباني لمشاركته ومشاركة وفده في إحداث هذا التغيير الهام.

كانت السنة الماضية مليئة بالتحديات بصفة خاصة للمجلس. والهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وضحت نطاق التهديد الذي يشكله الإرهاب للسلم والأمن الدوليين. والعمل الجماعي والحاسم لمجلس الأمن استجابة لهذه الهجمات أثبت أن الأمم المتحدة قادرة على الوقوف متحدة أمام التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره. ولكنه أثبت أيضا أنه لا غنى عن منظمتنا للمعالجة الفعالة للمشاكل ذات الطبيعة العالمية. والدليل على ذلك عمل لجنة مكافحة الإرهاب، التي تبين، تحت القيادة الدينامية للسير جيرمي غرينستوك، أنه يمكن للعزم والإصرار أن يحدثا فارقا حقيقيا.

ورغم أن مسألة الإرهاب الدولي تتصدر أولويات جدول أعمال المجلس أثناء السنة قيد الاستعراض، هناك قضايا هامة أخرى متعلقة بصون السلم والأمن الدوليين لا تزال تشغل صلب اهتمامه.

وفي أفريقيا، ظلت منطقة البحيرات الكبرى مصدرا رئيسيا للقلق، وبفضل مشاركة المجلس، نلاحظ بعض التطورات الإيجابية صوب إرساء الاستقرار في تلك المنطقة من القارة. ولا يزال المجلس مهتما بالنزاع بين إريتريا وإثيوبيا، والقرار بترسيم الحدود خطوة هامة صوب تحقيق سلام دائم. وبالمثل، يشكل وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون إسهاما ملموسا في تحسين الحالة في ذلك البلد، رغم أن الحالة العامة في غرب أفريقيا ما زالت تثير القلق الشديد.

ونعتقد أن بعثات مجلس الأمن إلى مناطق الصراع أداة هامة متاحة له لحل الصراعات وإحلال السلام الدائم في المناطق التي تحدث فيها اضطرابات. ونعتقد أن هذا قد أصبح الآن ظاهرة ثابتة في أعمال المجلس تضاف إلى مجموعة الأدوات المتاحة له لصون السلام.

إن العنف والخسارة في الأرواح ما زالا يميزان سنة أخرى من الصراع المتواصل في الشرق الأوسط، الذي كان محط اهتمام المجلس في مناسبات كثيرة. وقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي يؤكد حق كل من إسرائيل وفلسطين في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، يشكل خطوة هامة اتخذت صوب إرساء السلام الدائم في المنطقة. ويحظى المجلس بدعمنا الكامل في جهوده الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

ونثني على قرار تقديم المساعدة إلى تيمور - ليشتي، التي استقلت مؤخرا، عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بعد انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية. والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في المراحل المبكرة لإقامة الدولة سيسمح للمؤسسات الديمقراطية الجديدة بترسيخ أقدامها وباكتساب الخبرة اللازمة لحكم البلد.

وبالمثل، للمجلس دور جوهري في تهيئة الظروف الموائمة لإقامة إدارة انتقالية في أفغانستان. وإنشاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية أسهم إسهاما كبيرا في تهيئة بيئة أكثر أمانا يمكن للحكومة الجديدة أن تعمل فيها. ومن المهم أن تبقي الأمم المتحدة على اهتمامها بأفغانستان إلى أن تترسخ الديمقراطية.

والتطورات الإيجابية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سمحت برفع حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على ذلك البلد، وساعدت جهود المجلس على تعزيز

الاستقرار في كوسوفو. وتحمُّل الاتحاد الأوروبي قريبا مسؤوليات أكبر بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك دليل أيضا على زيادة الاستقرار في المنطقة. وجهود المجلس أثناء السنة الماضية أسهمت بقدر أكبر في الزيادة العامة للأمن في البلقان.

والنظرة العامة الموجزة لأعمال المجلس توضح بجلاء أهميته بالنسبة للمجتمع الدولي ككل. ولذلك، مما يثير الانزعاج أننا بعد تسع سنوات من المداولات، لا نزال عاجزين عن التوصل إلى توافق في الآراء حول إصلاح شامل للمجلس. وهناك نقطة نتفق عليها جميعا، وهي أن هناك حاجة إلى هذا الإصلاح، بل ولا غنى عنه لتمكين المجلس في السنوات القادمة من أن يضطلع بفعالية بالمهام التي كلفه بها الميثاق. وينبغي ألا نتجاهل التغيرات الهامة التي طرأت على الهيكل الدولي منذ التعديل الأخير للمجلس قبل أربعة عقود تقريبا.

ولا تزال بولندا تدعم الاقتراح بزيادة عدد أعضاء المجلس في فئتي العضوية. والزيادة في فئة الأعضاء الدائمين ينبغي أن تلبي التوقعات المشروعة للمناطق غير الممثلة بشكل كامل. وهي أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وينبغي أن تأخذ في الحسبان الدور الهام الذي تضطلع به ألمانيا واليابان في العلاقات الدولية. ونقدم دعمنا الكامل إلى تطلعاتها إلى تحمل المزيد من المسؤوليات الدولية.

وينبغي أيضا توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين لكي تزيد الصفة التمثيلية العامة للمجلس. وينبغي تخصيص مقعد غير دائم إضافي في المجلس بعد إصلاحه للمجموعة الإقليمية لدول أوروبا الشرقية، التي زادت عضويتها زيادة كبيرة أثناء العقد الماضي.

وينبغي أيضا معالجة مسألة حق النقض أثناء هذه العملية. ورغم أن القضية معقدة وتثير الانقسام بدرجة كبيرة، ينبغي لحلها أن يكفل قدرة المجلس على العمل بفعالية، حيث أن زيادة كفاءة المجلس إحدى أهداف الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الفريق العامل قد أحرز تقدما هاما في إصلاح أساليب العمل في مجلس الأمن وشفافيته. وهناك اقتراحات عديدة قدمت أثناء مناقشة إصلاح المجلس ويقوم المجلس نفسه بتنفيذها بالفعل. ومن أمثلة ذلك القواعد الجديدة للاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات. وهذا تحسن نرحب به، حيث أنه ينبغي إحاطة المساهمين مباشرة في عمليات حفظ السلام التي ينشئها المجلس، كما ينبغي التشاور معهم مقدما قبل حدوث أية تطورات رئيسية تتعلق بالعمليات.

ويجب الاعتراف أيضا بزيادة شفافية أعمال المجلس. وعدد الجلسات المفتوحة التي عقدها المجلس في العام الماضي عدد لم يسبق له مثيل. وفي نفس الوقت، استمر تحسين نوعية المعلومات المتاحة لعموم الأعضاء من جانب رؤساء المجلس المتعاقبين. والمناقشات الموضوعية حول قضايا لها صلة مباشرة بالسلم والأمن الدوليين، مثل زيادة حماية المدنيين والنساء والأطفال في الصراعات المسلحة، ساعدت على زيادة تفهم الإطار الأوسع نطاقا لأعمال المجلس. ورغم أن هذه التطورات مفيدة وتأتي في حينها، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

ولذلك، نتطلع إلى إجراء نقاش بناء حول هذه القضية. وهي تحظى بأهمية أكثر من أي وقت مضى في ضوء المهام المتزايدة التي تقع على عاتق المجلس.

الرئيسة بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في النقاش حول البندين ١١ و ٤٠ من جدول الأعمال في هذه الجلسة. وسنواصل مناقشة هذين البندين في الساعة ٣ بعد ظهر اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.